هذا الكتاب:

تكاد تكون «إسرائيل» الـ «دولة» الوحيدة في العالم المعاصر التي تدّعي الديمقراطيّة، والتي تعمل فيها اليوم بحكم القانون رقابة عسكريّة مُسبَقة على المنشورات المطبوعة والمذاعة من أيّ مصدر كان. كما تنطبق الرقابة أيضاً على نقل معلومات إلى الخارج (بما فيها تقارير لمراسلين أجانب)؛ وتنطبق أيضاً على استيراد منشورات من الخارج.

نظريًا، يوجد في الوضع القائم في «إسرائيل» تناقض داخلي عميق، حيث تحرص «إسرائيل» على ادعائها بحرّيّة التعبير، وحريّة الصحافة ونشر المعلومات وحقّ المعرفة، وتعدّها من قيمها الأساسيّة؛ وفي الوقت عينه فيها استخدام متواصل وثابت لنظام إشراف رسميّ متعدّدَ الجهات، مهمّته منع النشر الحرّ للمعلومات، وإن كان ذلك يتم لاعتبارات الأمن القومي.

تُعرّف الدراسة الحاليّة الرقابة العسكريّة على أنّها مجموعة القوانين والإجراءات التي يتمّ فرضها لحظر نشر بعض المواد الصحفيّة والإعلاميّة على وسائل الإعلام، والتي ترى السلطات أنّ نشرها قد يتسبّب بضرر على الـ«دولة» التي تفرض هذه الرقابة أو على مواطنيها. وتُعدّ «إسرائيل» من أكثر الدول حول العالم التي تطبّق ذلك النوع من الرقابة على وسائل الإعلام، جرّاء حالة الحرب المستمرّة التي تعيشها.

وتعمل الرقابة الإسرائيليّة وفق قوانين الطوارئ التي أصدرها الانتداب البريطاني عام (١٩٤٥). وتزيد الرقابة من استخدامها لتلك القوانين في أثناء الحروب التي خاضتها «إسرائيل». وتحظر القوانين الإسرائيليّة نشر أي مواد سرّيّة من الأرشيف القومي الإسرائيلي إلاّ بعد ربع قرن على الأقل؛ وقد تطول الفترة وفقاً للتقديرات. ولم يطرأ على تلك القوانين أي تغيير جذري يُذكر منذ ذلك الحين، وهو الأساس القانوني الذي تعمل بموجبه الرقابة العسكريّة اليوم، حيث تجبر هذه التشريعات فرض رقابة أمنيّة على أي محتوى قبل نشره.

من هنا جاء هذا البحث كمحاولة لتسليط الضّوء على أهمّيّة دراسة منظومة الرقابة على المعلومات في إسرائيل، بما قد يُسهم في معرفة هذه الجهات وآليّات عملها وتبعيّاتها وأهدافها؛ بالإضافة إلى معرفة خلفيّات إنشائها وما لديها من صلاحيّات وأثرها على واقع التسلّط الإستخباري على مصادر المعلومات العلنيّة من مختلف مصادرها في «إسرائيل»؛ الأمر الذي قد يُسهم أيضاً في إثارة ولفت نظر الباحثين والمهتمّين في الشؤون الإسرائيليّة إلى خلفيّات كل ما يُنشر وما لا يُنشر عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي، كجزء من الدعاية والحرب النفسيّة، أو ما يسمّى حديثاً بالمعركة على الوعي.

بيروت / لبنان هاتف: 01-842882
تلفاكس: 01-843882 ص.ب:25/408
E-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

المنهل
ALMANHAL
جميع كتبنا متوفرة على الانترنت في دار المنهل

منظومة الرقابة في «إسرائيل» عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

حسين تيسير حمية - الدكتور عبّاس إسماعيل

MokdadGraphics 03/832611

منظومة الرقابة في «إسرائيل»

عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

د. عبـاس إسـماعيل
حسين تيسير حمية

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

منظومة الرقابة في "إسرائيل":

عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

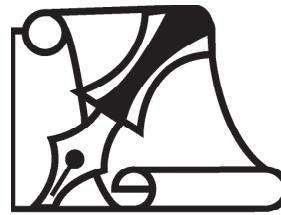

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

الطبعة الأولى

2023

جميع الحقوق محفوظة

بيروت– لبنان
تلفاكس: 01/843882
www.bahethcenter.net
contact@bahethcenter.net
ISBN: 978 - 614 - 8032 - 19- 6

منظومة الرقابة في "إسرائيل":

عصا السلطة الغليظة لتطويع الإعلام

د.عباس إسماعيل

حسين تيسير حميّة

ثبت المحتويات

مقدمة 7

تمهيد 11

تعريف الرقابة 11

جهات الرقابة في «إسرائيل» 12

وحدة الرقابة العسكريّة 21

التنصّت على المكالمات الدوليّة 43

تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش:(علاقته بالرقابة على مستوى المهام والأداء والصلاحيات) 67

تشكيل أمن المعلومات 78

المحاكم القضائية 89

مكتب الصحافة الحكوميّ 90

مجلس مراقبة الأفلام 92

خلاصة الدراسة 94

توصيات الدراسة 95

قائمة المراجع 97

مقدّمة

تكاد تكون «إسرائيل» الـ «دولة» الوحيدة في العالم المعاصر التي تدّعي الديمقراطيّة، والتي تعمل فيها اليوم بحكم القانون رقابة عسكريّة مُسبَقة على المنشورات المطبوعة والمذاعة من أيّ مصدر كان. كما تنطبق الرقابة أيضاً على نقل معلومات إلى الخارج (بما فيها تقارير لمراسلين أجانب)؛ وتنطبق أيضاً على استيراد منشورات من الخارج.

نظريًّا، يوجد في الوضع القائم في «إسرائيل» تناقض داخلي عميق، حيث تحرص «إسرائيل» على ادعائها بحرّيّة التعبير، وحريّة الصحافة ونشر المعلومات وحقّ المعرفة، وتعدّها من قِيمها الأساسيّة؛ وفي الوقت عينه فيها استخدام متواصل وثابت لنظام إشراف رسميّ متعدّد الجهات، مهمّته منع النشر الحرّ للمعلومات، وإن كان ذلك يتم لاعتبارات الأمن القومي.

تُعرِّف الدراسة الحاليّة الرقابة العسكريّة على أنّها مجموعة القوانين والإجراءات التي يتمّ فرضها لحظر نشر بعض المواد الصحفيّة والإعلاميّة على وسائل الإعلام، والتي ترى السلطات أنّ نشرها قد يتسبّب بضرر على الـ«دولة» التي تفرض هذه الرقابة أو على مواطنيها. وتُعدّ «إسرائيل» من أكثر الدول حول العالم التي تطبّق ذلك النوع من الرقابة على وسائل الإعلام، جرّاء حالة الحرب المستمرّة التي تعيشها.

وتعمل الرقابة الإسرائيليّة وفق قوانين الطوارئ التي أصدرها الانتداب البريطاني عام (1945). وتزيد الرقابة من استخدامها لتلك القوانين في أثناء الحروب التي خاضتها «إسرائيل». وتحظر القوانين الإسرائيليّة نشر أي مواد

سرّيّة من الأرشيف القومي الإسرائيلي إلاّ بعد ربع قرن على الأقل؛ وقد تطول الفترة وفقاً للتقديرات. و لم يطرأ على تلك القوانين أي تغيير جذري يُذكر منذ ذلك الحين، وهو الأساس القانوني الذي تعمل بموجبه الرقابة العسكريّة اليوم، حيث تجبر هذه التشريعات فرض رقابة أمنيّة على أي محتوى قبل نشره.

يُرسل المراقب العسكري من وقتٍ لآخر لوسائل الإعلام قوائم بالمواضيع التي يجب عرضها مسبقاً قبل النشر، حيث تشمل القائمة المواضيع التي أعلنت عنها الحكومة بموافقة لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست، مثل «معلومات سريّة» ومواضيع أخرى يحدّدها الرقيب العسكري. وقد اعترفت هيئة الرقابة العسكريّة، في تقريرٍ صادرٍ عنها شهر تموز (2018)، أنها تقوم بتعديل خبر من أصل (5) أخبار يوميّاً يتم نشرها على وسائل الإعلام الإسرائيليّة. كما وأظهر التقرير أن ثُلثي الكتب التي تقدّم لدور النشر في «إسرائيل» لا يُتاح لها إبصار النور. فقد سمحت الرقابة خلال العام (2017) بنشر (31) كتاباً من أصل (83) كتاباً (أديرت، 2018).

و لم تقتصر الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة على الوسائل الإعلاميّة المرئيّة والمسموعة والمقروءة، بل امتدّت لتطال المواقع الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتمكّنت مؤخّراً من عقد اتفاقيّات مع كبريات شركات التواصل الاجتماعي في العالم، كفيسبوك وتويتر، بهدف حذف أو حظر أي محتوى ترى فيه ضرراً قد يلحق بـ «إسرائيل». لا شكّ أنّ تلك الرقابة، وعلى الرّغم من حظرها لمعلومات مهمّة عن الخصوم في أوقات السلم أو الحرب، إلاّ أنّها صعّدت من حالة النقد الداخلي والخارجي لحالة قمع الحريّات في «إسرائيل».

لكنّها في الوقت عينه، تُعلن عجزها أمام عصر الحداثة وسرعة الدفق

المعلوماتي وخدمات البثّ المباشرة من مختلف التطبيقات ومواقع التواصل الإجتماعي، المجّانيّة والمتاحة لأي فردٍ في العالم ومن أي مكان؛ وهذا ما تؤكّده العديد من التقارير التي تشير إلى حصول خرقٍ هنا وتجاوزٍ هناك، وإلى تفلّت نشرٍ حصل عبر الشبكة؛ فضلاً عن كون ما يصلنا من خلال منصّات الرصد والمتابعة لمختلف المصادر العلنيّة من مواد يشير بشكلٍ واضح إلى حجم التحدّيات التي تواجه جهات الرقابة في الكيان على اختلافها، وذلك على خلاف المراحل والحقبات الزمنيّة التي كانت عليها مرحلة التأسيس الأولى لـ«إسرائيل».

من هنا جاء هذا البحث كمحاولة لتسليط الضّوء على أهمّيّة دراسة منظومة الرقابة على المعلومات في إسرائيل، بما قد يُسهم في معرفة هذه الجهات وآليّات عملها وتبعيّاتها وأهدافها؛ بالإضافة إلى معرفة خلفيّات إنشائها وما لديها من صلاحيّات وأثرها على واقع التسلّط الإستخباري على مصادر المعلومات العلنيّة من مختلف مصادرها في إسرائيل؛ الأمر الذي قد يُسهم أيضاً في إثارة ولفت نظر الباحثين والمهتمّين في الشؤون الإسرائيليّة إلى خلفيّات كل ما يُنشر وما لا يُنشر عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي، كجزء من الدعاية والحرب النفسيّة، أو ما يسمّى حديثاً بالمعركة على الوعي.

تمهيد

ستتناول هذه الدراسة جهات الرقابة في «إسرائيل» وتفصيل عملها وتبعيّاتها وخلفيّات إنشائها وما لديها من أهداف وإنجازاتٍ وأثر، مع ذكر لنُظم العلاقة وتنسيق الأدوار والتعاون فيما بين الجهات كافّة، حيث سيتم التطرّق إلى الرقابة العسكريّة، فتشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش، وتشكيل أمن المعلومات؛ ومن ثمّ سيتمّ الحديث عن دور المحاكم القضائيّة في الضبط والسيطرة على نشر المعلومات، فمكتب الصحافة الحكومي، ومجلس مراقبة الأفلام، ومجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية.

ترتكز الدراسة على ما نُشر من تقارير ودراسات تمّ استقاؤها من المصادر العلنيّة المتاحة عبر شبكة الإنترنت، كمواقع حكوميّة رسميّة إسرائيليّة ومواقع إخباريّة وإلكترونيّة، والتي تطرّقت بالبحث المباشر أو غير المباشر لأحد جوانب البحث، ويمكن القول إنّ الدراسة استندت إلى ما يزيد عن (450) تقريراً ومرجعاً ومصدراً علنيّاً.

تعريف الرقابة

يعود مفهوم الرقابة، أو كما يُطلَق عليها باللغة العبريّة التسنزورا (הצנזורה)، إلى المصطلح اللاتيني (censor)، ومفاده المراقب أو الفاحص الذي عُرف عبر التاريخ القديم كمن يقوم بمهام فحص كلّ ما يُراد نشره، ويمنع نشر كل ما يضرّ أو يتعارض مع الحكم القائم. وقد كانت هذه المهمّة جزءًا من الأنظمة القديمة التي كانت تحظر وتمنع نشر أي محتوى من شأنه تهديد كيانها أو تضرّ بها (دبلوماسية، 1999).

جهات الرقابة في «إسرائيل»

للرقابة في «إسرائيل» عدّة وجهات عاملة تختلف في تبعيّاتها التنظيميّة، وتتّفق من حيث المبدأ الأساس على ضمان عدم المسّ بكلّ ما يتعلّق بسيادة الكيان الإسرائيلي. وحتى الآن، لم يتم توحيد الرقابة في إطار موحّد له كيان واضح ومستقلّ تمامًا؛ لذلك نجدها في عدد من الجهات ذات الصلة بالإشراف على كلّ ما ينبغي بثّه وعرضه ونشره لمختلف أنواع الجمهور، ومن مختلف أنواع الأدوات، وهذه الجهات يُمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

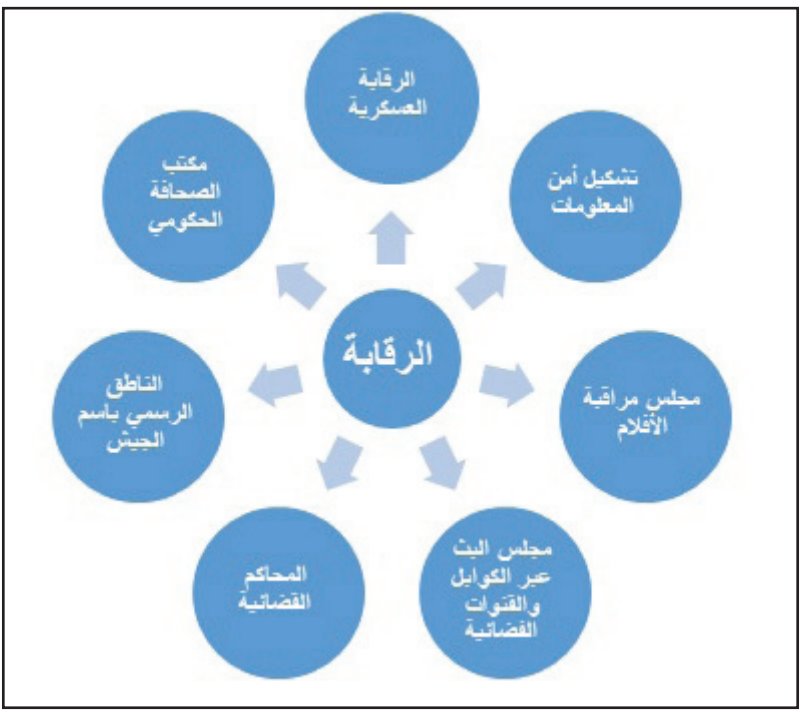

الأمن والرقابة وما بينهما!

في «إسرائيل» أمنان رقابيّان، أمن الرقابة العسكريّة التي تعمل على تحديد ما يضرّ بـالـ«دولة» وأمنها؛ وهناك أمن ثاني تقوده بعض الجهات التي تقدّم ادّعاءً بوجود ما يجب منعه ويتمّ تقديمه إلى المحكمة لإصدار أمر منع نشر، وذلك من خلال استخدام كلمة السرّ السحريّة أنّ الأمر يتعلق بأمن الـ«دولة». وتسري مفاعيل هذا القرار على الرقابة العسكرية (بروتوكول جلسة كنيست، 2004) بُغية الأخذ بها وتطبيقها مقابل الإعلام (شوارتس، 2014).

وقد أصبح الإعلام الإسرائيلي عبارة عن مجموعة من الأنظمة المتسرّبة التي توفّر تغطية قصصيّة تعاني من اضطراب نقص الانتباه الدائم، والذي يمنع تغطية معظم ما يتعدّى الأحداث الجارية (باز، أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام الإسرائيلية، 2022).

على الرغم من الانتقاد الواضح لتقرير فينوغراد (2006) حول عدم وجود وثيقة رسميّة تُنظّم التعاون ما بين الناطق الرسمي وتشكيل أمن المعلومات ووحدة الرقابة العسكريّة، إلاّ أنّ المتحدثة باسم الجيش حينها، ميري ريغف، أكّدت أنّ الجهات الثلاث تعمل على نفس هدف الحفاظ على أمن الـ«دولة»، وأنّ قوّتها تنبع من تعدّد تبعيّاتها؛ وتأخذ كلّ جهة منها جانباً في مسار منع الكشف عن المعلومات والحفاظ عليها.

ومن جملة الأمور التي وردت في تقرير فينوغراد حول أمن المعلومات والرقابة، والتي خُصّص لها نسبة (12%) من مجمل تقرير الحرب (غودمان، 2008)، ورد الآتي:

– عندما ترغب أيّ جهة إعلاميّة بنشر محتوى عن وحدات الجيش أو موضوع مرتبط به، عليها أن تقدّم تعهّداً للجيش يقضي بإلزاميّة رفع كلّ المحتوى والصور لفحصها من قِبل الناطق الرسمي باسم الجيش، وإلى وحدة الرقابة العسكريّة، والالتزام بعدم النشر إلاّ بعد تحصيل المصادقة عليها؛ مع الإشارة إلى أنّه للناطق الرسمي باسم الجيش، ولتشكيل أمن المعلومات، صلاحيّة حذف أجزاء من المحتوى النهائي المُراد عرضه متى رأوا أنّه قد يمسّ بأمن الـ«دولة»، أو لأسباب ثانية.

– المعلومات التي يُصنّفها الجيش كأهداف للكتمان، تستوجب التنسيق ما بين تشكيل أمن المعلومات وتشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش ووحدة الرقابة العسكرية، وعلى وجه الخصوص خلال الحرب، بغية عدم حصول خلل، كمصادقة الرقابة العسكريّة على موضوع مقابل رفض الناطق الرسمي عليه أو العكس، كما حصل خلال حرب تموز (2006)، والذي أفرد له تقرير فينوغراد مساحة خاصّة للحديث عمّا أطلق عليه «نقطة الضعف المركزيّة في أمن المعلومات»، والذي خرج بتوصية تقضي بضرورة إنشاء تشكيل في شعبة العمليّات يرأسه لواء في الإحتياط وظيفته التنسيق ما بين الناطق الرسمي وأمن المعلومات والرقابة العسكريّة خلال حالة الطوارئ.

– خلال العام (2000)، حصل عمل أركاني بين تشكيل أمن المعلومات والرقابة العسكريّة حول «الأهداف المطلوب كتمانها»، والتي أُطلِق عليها لاحقاً لائحة الموضوعات المصنّفة، والتي يُمنَع كشفها. وفي نهاية العمل الأركاني، رفع تشكيل أمن المعلومات لائحة بالأهداف الجوهريّة، والتي تشير إلى أكثر الموضوعات حساسيّة، والتي ينبغي فحصها وتحديثها بشكل دوري وحسب الحاجة.

– الناطق العسكري هو الطرف الذي يجمع كلّ المعلومات ذات الصلة من الجيش، وينقلها إلى الجمهور بواسطة وسائل الإعلام بشكل عام. الوقائع موجودة إذاً في يد الجيش وليس في أيدي الصحفيّين؛ ولذا، فالناطق العسكري هو بشكل كبير (مُحتكِر للمعلومات العسكرية/الأمنية). كما ويُعدّ المراقب الثاني لضمان عدم نشر معلومات قد تضرّ بأمن الـ«دولة» (ألوفيتش، 2015) وبعلاقاتها الخارجية، أو قد تضرّ بالأمن العام، أو بأمن وسلامة الأفراد (التعاليم الأركانية، حريّة المعلومات في الجيش، 2000)، وذلك من خلال أربع آليّات رقابة للسيطرة على عمليّة تدفّق المعلومات من الجيش إلى وسائل الإعلام: اتفاق مع المراسل العسكري، إنتاج علاقات (خذ وهات)، إحالة النبأ للتدقيق، والإعلان عن منطقة عسكريّة مغلقة خلال الأزمات؛ أمّا الوظيفة الأساس لتشكيل أمن المعلومات، فهي عدم السماح بتسرّب المعلومات إلى الجمهور والجهات المعادية؛ بينما تتركّز وظيفة تشكيل الرقابة العسكريّة على ضمان عدم حصول نشر أخبار إلاّ بعد فحص المواد والموافقة عليها (غودمان، 2008، صفحة 26).

– يشير الأمر الأركاني المتعلق بضوابط نقل المعلومات العسكريّة، والصادر تحت الرقم (21.0106)، إلى أنّه يجب عرض كلّ الأخبار المُعَدَّة للنشر خارج الجيش الإسرائيلي على تشكيل أمن المعلومات؛ وبعدها فقط يتم نقلها إلى الرقابة العسكريّة (التعاليم الأركانية، الأمر الأركاني 21.0106: نقل معلومات عسكرية، 2016).

وقد ورد في الأمر الأركاني نفسه مجموعة ملاحظات حول مسار نقل المعلومات العسكريّة، يمكن ذكرها على الشكل الآتي:

– وفقاً للبند (4) و(11)، فإنّه يمكن السماح بنشر معلومة عسكريّة فقط بعد التقدّم بطلب النشر إلى الناطق الرسمي باسم الجيش، والذي بدوره لا يسمح بنشرها إلاّ بعد مصادقة تشكيل أمن المعلومات عليها.

– للتوضيح، فإنّ الناطق الرسمي مُخوّل بمنع نشر أيّ معلومة، حتّى لو كان مصادقاً عليها من قِبل أمن المعلومات.

– على كلّ جندي يريد التوجه إلى وسائل الإعلام، على اختلافها، أخذ الموافقة المسبقة من الناطق الرسمي باسم الجيش، والذي بدوره لا يعطي الإذن إلاّ بعد موافقة تشكيل أمن المعلومات، ووفق الظروف التي تحدّدها.

– في الأمور القضائية، لا يمكن لأيّ جندي الإدلاء بإفادة في المحكمة قبل الحصول على موافقة أمن المعلومات، والتي بدورها تدرس الشكوى ومحتوى الإفادة المزمع تقديمها، وتحدّد إمكانية مشاركته وحدودها أو عدمها.

– حين تقوم أي جهة مدنيّة، محلّيّة أو أجنبيّة، بنشر استبيان أو استطلاع رأي لأغراض بحثيّة حول الجيش، فإنّه يجب رفع كلّ التفاصيل إلى الناطق الرسمي، والذي بدوره يقوم بتوجيهها إلى الجهات المناسبة في الجيش، ومنهما إلى مصادقة أمن المعلومات عليها.

– لا يحقّ لأيّ جندي نشر أيّ بحث مرتبط بالجيش أعدّه خلال دراسته المدنيّة إلاّ بعد أخذ موافقة أمن المعلومات عليه.

الإعلام ما بين الرقابة والقضاء!

يُعطي القانون الإسرائيلي المحكمة صلاحيّة إصدار أوامر منع نشر حول قضايا معيّنة مرتبطة بالحفاظ على أمن الـ«دولة» ومنع الإضرار بعلاقاتها الخارجيّة، حماية الأطفال وفاقدي الأهليّة، حماية المدّعي والمتّهم (غلعاد، 2013)، ويُعدّ مجلس الصحافة الجهة التي تمثّل الإعلام في المحكمة بكلّ ما يتعلّق بأوامر منع النشر (طسلر، 2010)، من خلال مكتب محامين يشارك في جلسات النقاش القضائيّة المتعلّقة بحدود حرّيّة الصحافة (قريسطل، 2007).

وقد أفادت شرطة «إسرائيل» أنّه تمّ خلال النصف الأوّل من العام (2020)، إصدار ما يزيد عن (650) أمر منع نشر، تُسهم كلّ واحدة منها في الحدّ من حرّيّة إطلاع الإعلام، وتمنع من الجمهور معرفة حقيقة ما يحصل حوله، فكلّ أمر يحدّ من القدرة على معرفة كيف تدير الـ«دولة» شؤونها وكيف تُعالِج قضاياها الأمنيّة (باز، أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام الإسرائيلية، 2022).

وقد وثّق الإعلام الإسرائيلي حصول عدة مواقف أصدرت خلالها المحكمة قراراً يقضي بمنع نشر بعض القضايا الأمنيّة، وكان للرقابة العسكريّة موقف معاكس، حيث سمحت و لم تمنع الإعلام من نشر تفاصيل حول هذه القضايا. وفي هذه المواقف تضارب واضح يُمكن لوسائل الإعلام استغلاله لصالح النشر وتجاوز قرار المحكمة الصادر بحجّة أنّ الرقابة العسكرية قد وافقت وسمحت بالنشر.

وفي محاولة لمعالجة هذه الثغرة، تم الاتفاق عام (2014) على ضرورة أن

تقوم كل جهة أمنية، بعد توجّهها إلى المحكمة بطلب منع نشر، أن تحيط الرقابة العسكريّة علماً بالأمر خلال مدّة (7) أيام ومُرفقة بقرار المحكمة، حصل هذا الاتفاق بحضور المستشار القضائي للحكومة ومدّعي عام الـ"دولة"، الرقابة العسكريّة والجهات الأمنيّة. وقد أصدرت وزارة العدل تفاصيل الاتفاق تحت قرار يحمل الرقم (14.14)، وفيه ينبغي على الجهة الأمنيّة التي بادرت إلى إجراء منع النشر من خلال المحكمة، إعلام وسائل الإعلام بهذا الأمر، إمّا بشكل مباشر، أو من خلال الشرطة، كما هو مفصّل على الشكل الآتي (وزارة العدل، 2014):

– عندما يتعلق الأمر بحدث أمني واسع النطاق، أو تحقيق قد تم الإعلان عن أصل حصوله، على الجهة الأمنية المبادرة بإعلام وسائل الإعلام عن وجود أمر منع نشر حول هذه القضيّة.

– عندما يتعلق الأمر بموضوع أصل الحديث عن وجود أمر منع نشر حوله، سيُسلّط الأضواء الحمر عليه، ويضاعف من خشية تسرّب المعلومات حوله، حينها يمكن للجهة الأمنيّة عدم إطلاع وسائل الإعلام على هذا الأمر، والاكتفاء بإعلام الرقابة العسكرية عنه، والتي تقوم بدورها بإعلام الوسائل الإعلامية فقط حال توجّهت بطلب نشر محتوى قد صدر حوله أمر منع نشر.

– عندما يتم إعلام وسيلة إعلاميّة بوجود قرار منع نشر، بعد تقدّمها بطلب النشر، حينها تتم دراسة مدى قابليّة تعميم الخبر لباقي وسائل الإعلام.

– أمّا فيما يتعلّق بأصل الإخبار عن أوامر منع النشر، فإنّه وحال

توجّهت الوسائل الإعلاميّة بطلب الحصول على معلومات عنها، تحصل استشارات مشتركة بين الرقابة والمحكمة والجهات الأمنيّة ذات الصلة ليُصار إلى اتخاذ القرار المناسب بعدها.

– حينما تتلقّى الرقابة العسكريّة مواد يوجد بشأنها أمر منع نشر، فإنّها تقوم باستشارة الجهات الأمنيّة والقضائيّة المعنيّة، وتطلب منهما توضيح حول أي جزء من المقال الصحفي على سبيل المثال هناك أمر منع نشر؛ وبعدها تُرسل الرقابة إلى الوسائل الإعلاميّة قرارها الصادر بالتشاور مع القضاء والجهات الأمنيّة.

– حين يتّخذ القضاء قراراً بتقليص حدود منع النشر حول قضية معيّنة، أو يتم إلغاؤه كلياً، يتم إفادة وسائل الإعلام بذلك إذا عادت مجدّداً لطلب نشر مواد حولها.

– يُشدّد على أنّه وحال حصول شكوك حول مصداقيّة قرار منع النشر، تُجري الرقابة استشارة مع الجهة الأمنية التي وفقاً لطلبها تم إصدار هذا القرار بُغية الاستيضاح عنه. وحال الحاجة تُجرى أيضاً استشارات مع الجهة القانونية التي توجّهت بالطلب إلى المحكمة؛ وتُرسل بعدها الرقابة رأيها المهني حول هذا الأمر إلى الجهة الأمنيّة ذات الصلة، وحال رفضت هذه الجهة القبول برأي الرقيب العسكري الرئيسي، يتم عرض الموضوع للنقاش مقابل طاقم متعدد الجهات يُعنى بدراسة مواضيع أوامر منع النشر وفقاً للمادة (6 ب) من القانون، والذي يحدّد سُبُل التعامل مع هذه المواقف. وحال الحاجة أيضاً يتم إجراء مشاورات مع المستشار القضائي للحكومة، وزير الدفاع أو رئيس الحكومة.

– من المهمّ التوضيح أنّه نظراً لاقتصار دور الرقابة العسكريّة على الجانب الأمني، فإنّ كلّ أمر منع نشر يرتبط باعتبارات إضافيّة أو مختلفة، لا مكان لرأي الرقابة حولها، وذلك لعدم كون الأمر ضمن صلاحيّاتها.

وحدة الرقابة العسكريّة

تعريف الرقابة العسكريّة:

يُرّف قاموس مصطلحات الجيش الإسرائيلي مفهوم الرقابة العسكريّة أنّها عمليّة الفحص لكلّ المواد المتعلّقة بالجيش والأمن قبل نشرها، بُغية منع نشر تفاصيل فيها احتمال مسّ مؤكّد بأمن الـ«دولة». وتتصدّى لهذه المهمّة وحدة في سلاح الإستخبارات (هوبمان، 1998).

التأصيل القانوني وتاريخيّة عمل الرقابة العسكريّة:

الرقابة على الصحف والوسائل الإعلاميّة، المعروفة أكثر باسم الرقابة العسكريّة (הצנזורה הצבאית)، هي وحدة تابعة لشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وهدفها تنفيذ رقابة مسبقة على المواضيع المتعلّقة بأمن الكيان الإسرائيلي (طل، 2009)، وشعارها يُجمل مهمّتها: حرّيّة التعبير بمسؤوليّة.

يترأّس الوحدة ما يُعرف باسم المراقب العسكري الرئيسي، المُلقى على عاتقه مهمّة التوازن بين قيمتين تتعارضان أحياناً: الأولى هي «حقّ الجمهور بالمعرفة» كجزء من النظام الديمقراطي لحريّة التعبير (فاكنين غيل، 2015)، والثانية هي القيمة الأمنيّة التي توجب مراقبة الكشف عن معلومات سيؤدّي نشرها لأضرار حقيقيّة بأمن الـ«دولة».

تعود جذور الرقابة على الإعلام في «إسرائيل» إلى القوانين الاستعماريّة الصادرة عن سلطة الانتداب البريطاني لفلسطين، وتحديداً أمر الصحافة لعام (1933)، وأنظمة الدفاع لحالات الطوارئ وتعديلاته لعام (1945) (بمحنه،

2010)، وهي أنظمة شديدة القمعيّة والتشدّد. عمدت «إسرائيل» إلى عدم إلغائها وضمَّتها إلى كُتُب القوانين الإسرائيليّة بصورة غير مباشرة، واستخدمتها لمدّة تناهز الـ59 عاماً؛ بل إنها أضافت إليها أيضاً صلاحيّات أُعطيت لوزارة الداخليّة الإسرائيليّة، تُمكِّنها من إغلاق الصحف بشكل استنسابي. وفيما يلي عرض لمسار وتاريخية بدء عمل الرقابة العسكرية (نغفي، 2005):

– **1933**: بدأ عمل الرقابة العسكرية، وتركّز عملها مقابل الصحافة، حيث أُعطيت صلاحية لوزير داخلية الإنتداب البريطاني بإقفال أي صحيفة حال وجود خشية من أن نشر أي معلومة من قِبل الصحيفة يمكنه الإضرار بالسلام والأمن العام.

- 1943: إنشاء لجنة الردّ، والتي أصبحت لاحقاً لجنة المحرّرين، وذلك عقب حادثة العنف المستخدم من قِبل البريطانيين في مستوطنة رمات هاكوفيش. حينها حصل أوّل اجتماع لمحرّري الصحف العبرية، الذين اتّخذوا قراراً بكسر قرار الرقابة ونشر مجريات ما حصل داخل المستوطنة (سرنا، 1986).

- 1945: قانون حالة الطوارئ – قانون الرقابة – والذي ينص على وجوب أخذ موافقة الرقابة قبل نشر أي مواد مطبوعة بعيداً عن ماهيّة الموضوع.

- 1948: مع الإعلان عن تأسيس الكيان تم تبنّي القانونين، وتم إعطاء الرقابة صلاحية معاقبة من يخالف ضوابط النشر، دون امتلاك امكانية استئناف حكم الرقابة أو الاعتراض عليه.

- 1948: النشر الأوّل لضوابط الرقابة العسكريّة تحت عنوان (اللاءات

الستة عشر)، والتي تضمّن لائحة الموضوعات التي يُمنع نشرها، كتحرّكات الجيش ورؤساء المستوطنات وأماكن تواجد المنشآت العسكرية الحساسة وغيرها. حينها حصل الاعتراض على بند واحد، وهو منع نشر الأخبار التي يمكن أن تسبّب الفوضى.

- 1949: عقب قرار أوامر إغلاق بعض الصحف من قبل الرقابة العسكرية، توجّهت لجنة المحرّرين (مجموعة من المتطوّعين لتنظيم التواصل بين الإعلام والجهات الأمنية) للحكومة بطلب تجميد قوانين الرقابة.

- 1949: إنشاء لجنة الثلاثة: عقب الكثير من الأحداث التي واجهت لجنة المحرّرين، تم إنشاء لجنة إستئنافيّة مؤلّفة من مندوب للجنة المحرّرين، مندوب من الجيش، ومندوب من المجتمع (قاض) على رأس هذه اللجنة؛ ومن مهامها اتخاذ قرار حول سُبل تطبيق قانون العقوبات على من يخالف ضوابط الرقابة، مع إضافة إمكانية الإستئناف أمام اللجنة على قرار الرقيب العسكري.

- 1949: إلغاء العمل بقانون حالة الطوارئ – التوقف عن إلزامية تقديم كل المواد المطبوعة لنيل إذن النشر، وتحديد لائحة موضوعات تستوجب حصراً تقديم الإذن المسبق من قِبل الرقابة. وهذه اللائحة يتم تحديثها كل فترة زمنية، ويتم تعميمها على كل الوسائل الإعلامية؛ بالإضافة إلى التفريق بين التحليلات والمعلومات، حيث يتركز عمل الرقابة على المعلومات فقط.

- 1951: الإتفاق الثاني بين الحكومة والجيش ولجنة المحرّرين كان قوامه موافقة الرقابة على مصادرة الصلاحيات من يدها بشأن إغلاق صحف يوميّة بسبب مخالفات رقابيّة، وتم نقلها إلى أيدي (لجنة الثلاثة).

- 1989: أكدت محكمة العدل العليا سنة (1989) أنّ للرّقابة السلطة لاستبعاد معلومات فقط إذا كانت، بشكل موضوعي، يمكن أن تمسّ بأمن الـ«دولة»، سلامة الجمهور والنظام العام (بمحنه، 2010).

- 1990: لجنة سريد للرقابة العسكرية: هي لجنة شكّلتها الكنيست (الكنيست، 1992)، ترأّسها عضو الكنيست السابق يوسي سريد، وعُرِفت بلجنة سريد. وقد قامت هذه اللجنة بفحص عمل الرقابة العسكرية، وتوصلت إلى ضرورة إحداث تغيير في نظام عمل وتوجّه الرقابة، وأوصت بعدم تغيير قانون الرقابة في «إسرائيل» والإبقاء على التفاهمات بين وسائل الإعلام والرقابة (معاريف، 1990).

- 1996: اتفاق الرقابة بين ممثّلي الوسائل الإعلامية ومندوبي الجيش، حيث تعهدت الوسائل الإعلامية بالالتزام بتعاليم الرقابة مقابل تعهد المؤسسة الأمنية بعدم استغلال الرقابة العسكرية بشكل سيّء. ومن أهم بنود الإتفاق (ليفكين، 1996):

1– تهدف الرقابة إلى منع نشر أي معلومات أمنيّة يمكن للعدو أن يستفيد منها أو تضرّ بأمن الـ«دولة».

2– عدم تطبيق الرقابة على الأمور السياسيّة، أو على التحليلات والتقديرات، إلاّ في حال كانت تحتوي على تلميحات لمعلومات أمنيّة مصنّفة.

3– تختصّ اللجنة باقتراح العقوبات وبالتحكيم المُلزم في الخلافات بين الصحف والرقيب العسكري خلال 24 ساعة.

4– تشمل صلاحيات اللجنة كلّ الصحف والمطبوعات الإعلامية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمراسلين الأجانب في إسرائيل.

5– تعلن وتزوّد الرقابة وسائل الإعلام بالموضوعات التي عليها تقديمها مسبقاً، قبل النشر، للرقيب العسكري الذي له الحقّ بإلغاء أي مادّة إعلاميّة، كليّاً أو جزئيّاً إذا رأى أنّها تضرّ بأمن الـ«دولة»؛ وهي لائحة تتغير من فترة لثانية، ولكن تشتمل بشكل دائم على موضوعات تتعلق بأمن الـ«دولة» وهجرة اليهود من الدول المعادية لإسرائيل.

تتّسع المواد المطلوب عرضها على الرقابة وتضيق باختلاف الظروف والقضايا الأمنيّة والسياسيّة، إضافة إلى ما يتداخل فيها من مصلحة خاصّة للقائمين على المؤسّسة السياسيّة والعسكريّة. فبينما بلغت هذه المواد قبل فترة الاستيطان اليهودي (قبل عام 1948) 16 مادة، وصلت عام 1966 إلى 68 مادة، وفي عام 1993 إلى 10 مواد، تتشعّب بدورها إلى مواد فرعية أخرى.

فمفهوم أمن الـ«دولة» كمادة من مواد الرقابة تستوعب ما لا يُحصى من تفريعات، بحسب ما يرتئيه الرقيب العسكري، الذي يراعي بدوره، وفي أحيان كثيرة، الميول العامة والمصلحة الخاصة للسياسيين والعسكريين، مع القدرة على تعميم الرقابة المسبقة على أي موضوع يراه حيوياً ويصنفه في خانة أمن الـ«دولة».

الأمثلة الأكثر وضوحاً لما يدخل في تصنيف «أمن الـ«دولة»» وتفريعاته هي: الموضوع النووي الإسرائيلي، الصناعة والصفقات

العسكرية، الوثائق والمباحثات السريّة التي تتعلق بالسياسة الخارجيّة للدولة، العمليات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية على اختلافها، المواقع العسكرية ومعلومات ذات قيمة عسكرية، ما يمكنه أن يُعرّض السلامة العامة للخطر، مداولات وقرارات المجلس الأمني السياسي المصغّر، وغيرها.

- 2000: توقّف اجتماعات لجنة المحرّرين بعد أن فقدت مكانتها لصالح لجنة الثلاثة التي تدير اتفاق الرقابة الجديد، وارتفاع دور (خليّة المراسلين العسكريّين) الذين يتم اختيارهم عبر الناطق الرسمي باسم الجيش (ملمان، 2020).

- 2015: توقّف وتجميد عمل نشاط لجنة الثلاثة خلال شهر أيلول (2015) عقب وفاة رئيسها القاضي ميشال حشين (طاوسيغ، 2016).

- 2016: إعادة إحياء لجنة الثلاثة (إيتمار، 2016): عيّن وزير الأمن لجنة لشؤون الرقابة، ومهمّتها مناقشة ملاحظات وسائل الإعلام في «إسرائيل» على قرارات الرقابة، وفقاً للبند (87) المتعلّق بمعيار الدفاع في أوقات الطوارئ، و منع نشر بعض المواد، وكذلك مناقشة شكاوى الرقابة ضدّ وسيلة إعلاميّة، خرقت أوامر الرقابة ونشرت مواداً خلافاً للحظر. خلفيّة إنشاء اللجنة مرتبطة بسلسلة اتفاقيّات بين المؤسسات الإعلاميّة وبين المؤسّسة الأمنيّة، التي انطلقت في العام (1949) وتابعت باتفاقيّات أخرى، التي عُقِد آخرها في العام (1996) (تسافع أدوم، 2017).

تترأّس هذه اللجنة قاضي محكمة العدل العليا (المتقاعدة)، إيلا فروكتشيا،

وبعضويّة اللواء في الاحتياط يوسي بايدتس، كمبعوث للمؤسسة الأمنيّة، والصحفي شلوم كيتل، كمندوب لوسائل الإعلام.

ستعمل لجنة شؤون الرقابة وفقاً لمبدأين أساسيّين: احترام حق حريّة التعبير كحقّ أساسيّ دستوري، إلى جانب الحرص على منع إلحاق ضرر بمصلحة عامّة حيويّة، المرتبطة بنشر مواد من شأنها أن تضرّ بأمن الـ"دولة"، سلامة الجمهور أو النظام العام (وزارة الدفاع الإسرائيلية، 2016).

النصوص والمواد القانونيّة:

من الناحية القانونيّة السارية المفعول (القرارات البريطانيّة سابقاً)، تنصّ بشكل أساسي على:

– وجوب استصدار تصريح خاص من وزير الداخليّة قبل إصدار أي مطبوعة (صحف، مجلات، كتب..)، وذلك تحت طائلة المصادرة أو الإغلاق أو حتى عقوبات جزائيّة أخرى على أنواعها.

– صلاحيّة وزارة الداخليّة في الإشراف على الإعلام، وللوزارة صلاحيّة إغلاق الصحف إذا ما نُشرت فيها مواد من شأنها أن تُعرِّض السلامة العامّة للخطر؛ ويُشار إلى وجوب تقديم كل مادّة مطبوعة للحصول على موافقة مسبقة من الرقابة قبل النشر، إذ تنص المادة (87) من أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ (1945)، على أنّ «للرقيب أن يمنع بأمر بشكل عام أو خاص، نشر مادة من شأن نشرها أن يضرّ بأمن «إسرائيل» أو السلامة العامّة أو النظام العام».

أما المادّة التي تليها (88)، فتنصّ على أنّ «من حقّ الرقيب أن يُحظِر بأمر،

استيراد أو تصدير، للطباعة أو للنشر، أي منشورات من شأن استيرادها أو تصديرها، طبعها أو نشرها، كان أو قد يكون فيه ضرر بأمن «إسرائيل» أو السلامة العامة أو النظام العام».

وفي تفصيل للأسس القانونيّة لعمل الرقابة وصلاحياتها، يمكن ذكر المواد الآتية (قانون الدفاع، 2022):

– **المادة 86**: تحدّد تعريفات، من بينها: «المراقب»، ومعناه كل شخص يعيّنه وزير الأمن لذلك خطياً».

- **المادة 87:** تحدّد أنّ المراقب مخوَّل لمنع النشر إذا كان الأمر، وفقاً لرأيه، سوف يمسّ أمن الـ«دولة»، سلامة الجمهور أو النظام العام.

- **المادة 88:** تعمل على استيراد وتصدير مادة. هذه المادة مشابهة للمادة (87)، وتُكمل الصلاحية المسجّلة بها. المعنى هو أن صلاحية المراقب تسري أيضاً على وسائل إعلام أجنبيّة.

- **المادة 89:** توسّع صلاحيّات المراقب بشأن الملفّات التي تُرسل عبر البريد أو عبر الجمارك؛ وبالطبع بشأن كل مادة مطبوعة تمر عبر الجمارك.

- **المادة 90:** تفوّض موظّفي البريد بالمراقبة، كمندوبين للرقابة، محتوى الملفّات.

- **المادة 91:** توسّع صلاحيّات بشأن الصور، التصوير الفوتوغرافي وتحدّد طرق مراقبتها.

- **المادة 92:** توسّع الصلاحيّات بشأن الأشخاص المغادرين للبلاد وأمتعتهم، بما في ذلك صلاحيّة تفتيش جسدي.

- **المادة 93:** إعطاء حق تفتيش كل ملف يدخل أو يخرج من إسرائيل، بما في ذلك تفتيش في السيّارات، الطائرات، السفن، ومختلف وسائل النقل.

- **المادة 94:** الأساس القانوني لمراقبة الصحف: قبل إصدار صحيفة ما، يجب الحصول على إذن خطيّ من المسؤول عن الإقليم، المخوّل إعطاء أو عدم إعطاء إذن كهذا بحسب رأيه، وكذلك إلغاء، وفقا لوجهة نظره، إذنٍ كان قد مُنح سابقاً.

- **المادة 95:** توسيع المادة السابقة فيما يتعلق بنشر أخبار رسمية.

- **المادة 96:** توسيع المادة (94) حيال الكتب، الإعلانات، تصريحات وبقيّة وسائل النشر.

- **المادة 97:** تحدّد أنّ الرقيب مخوّل طلب كل مادة قبل نشرها بأية وسيلة، وذلك لكي يستطيع المراقب أن يستخدم صلاحيّته في مصادقة أو عدم مصادقة نشر مادّة ما.

- **المادة 98:** تحدّد أنّه في حال خضعت للرّقابة أجزاء محدّدة من خبر أو منشور، فيجب التأكّد من أنّه لن يكون من الممكن الإنتباه إلى أن المنشور قد خضع للرقابة (مثلاً، ممنوع نشر خبر تظهر فيه علامات محو)؛ وكذلك ممنوع إضافة ملاحظة بأن بعض الأجزاء قد تم محوها من قِبل الرقابة.

- **المادة 99:** تفوّض كلّ موظّف بإمكانيّة حظر منشورات غير مصادق عليها.

- **المادة 100:** في حال نفذّت صحيفة ما مخالفة رقابيّة، فإن المراقب مخوّل حظر كلّ أداة طباعة تم استخدامها لطباعة منشور غير مُصادَق عليه، أو إصدار

أمر بإغلاق المطبعة، أو حظر تشغيل أداة أخرى استُخدمت لإصدار المنشور الممنوع.

– **المادة 101**: تُعطي المراقب صلاحيّات تفتيش (بواسطة الشرطة)، بما في ذلك تفتيش جسدي، وكذلك صلاحيات مصادرة المعدّات.

- البند (113) لقانون العقوبات (تجسّس خطير) – قبل أن يتغير، حدّد القانون أن كلّ من يرسل خبراً سرياً سوف يُتّهم بالتجسس الخطير. هذا البند أُلغي، وحالياً، يجب أن تكون هناك نيّة بالمس بأمن الـ«دولة». تحديد مصطلح «خبر سريّ» تظهر في البند 133 (د) – هذا خبر أعلنت عنه الحكومة بمرسوم مسألة سريّة. بشكل عام، المرسوم الرسمي لا يصبح صالحاً إلاّ بعد نشره في الجريدة الرسمية. وهناك مرسوم يحدّد أنّ كل خبر مرتبط بجلسات المجلس الوزاري الأمني المصغّر هو خبر سري. إثر ذلك المراقب مُلزم بمنع نشر أخبار تتناول جلسات المجلس الوزاري الأمني المصغّر. وفي حال نشر صحفي خبراً مسرّباً من جلسة المجلس الوزاري المصغّر، قد يكون متّهماً بالتجسس (في حال ظهر وجود نيّة بالمس بأمن الـ«دولة»). وتظهر من ذلك مشكلة – يمكن مناقشة قرارات سياسية بقناع أمني، رغم أنها لا تتعلق بموضوع أمني، وبذلك منع نشرها.

القضاء والرقابة:

ظاهريّاً لدى الرقابة الصلاحيّة بالملاحقة وفرض العقوبات بقوّة القانون؛ ولكن عمليّا تتجنّب الرقابة اختبار قابليّة التطبيق القانوني لهذه المقولة. وحتى منذ وقت طويل لم تُفرض عقوبات ضدّ صحيفة (قينن، 2012)؛ ولكن سجّلت السنوات الأخيرة عدداً من الأحداث، كان من بينها الآتي:

2018: التماس من قِبل الصحفي رفيف دروكر، الذي طلب الموافقة على بث فيلم على القناة العاشرة، وإكمال السيرة الذاتيّة لرئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت. وعلى الرغم من أنّ قضاة المحكمة العليا رفضوا التماس دروكر، لكنّهم طلبوا من الرقيبة حينها العميد أرئيلا بن أبراهام إعادة النظر في موقفها وفقاً للتطورات؛ وبالتالي تمّ ضمان الإشراف القضائي المستمر على سياستها (هيرئل، 2018).

2017: مداهمة دار نشر تابع لصحيفة ليديعوت أحرونوت على خلفيّة إصدار كتاب أولمرت، نظراً لاحتوائه على مواد لم توافق عليها الرقابة العسكريّة. وقد تمّت المداهمة بأمرٍ من النيابة العامّة، وبقرار من النائب العام للـ«دولة» شاي نيتسان (كوهين غ.، 2017).

2015: رئيسة الرقابة العسكريّة، سيما فاكنين– غيل، أرسلت رسالة شديدة اللهجة للمستشار القضائي للحكومة، طالبته فيها بالإيعاز لجهاز الأمن العام «الشاباك» بفتح تحقيق في أعقاب شبهات بأن مسؤولين رفيعي المستوى سرّبوا معلومات سرّيّة وحسّاسة لصحيفة «هآرتس» حول مفاوضات سرّيّة وحسّاسة بين إيران وإسرائيل حول قضيّة تجري منذ (30) عاماً، وتتمحور حول ادّعاء إيران بدين مستحقّ على «إسرائيل» (سيغيل، 2015).

جهات إضافيّة ذات صلاحيّات رقابيّة:

– **رئيس الحكومة**: إنّ إجراء تحرير مواد تتّصل بشؤون الخارجيّة والأمن لدول على مستوى حسّاس مثل علاقات «إسرائيل»، الولايات المتّحدّة، سوريا وكوريا الشماليّة، هو ضمن المسؤوليّة الحصريّة لرئيس الحكومة (صحيفة معاريف: ران أدليست، 2018).

– **لجنة الخارجيّة والأمن**: توجّه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بطلبٍ للمصادقة على أمر يمنع نشر التفاصيل الشخصية لعمّال الموساد وعائلاتهم؛ وكذلك تشخيص منشآت وبنى تحتية تستخدمها المنظمة السريّة. وقد جرى توضيح لأعضاء لجنة الخارجية والأمن أنّه حتى الآن كانت تُعتبر هذه المواضيع سريّة، لكن بقرار من الرقابة. إلاّ أنّه وفق كلام الموساد والرقابة هذا، يصعب فرضه على المدنيين غير المعتادين على العمل إزاء الرقابة. من الآن يطلب الموساد أنّ من ينشر تفاصيل حول منشآت، عمّال أو أبناء عائلاتهم، سيكون قد أقدم على مخالفة جنائية وفق قانون العقوبات تبلغ مدّة عقوبتها 15 سنة سجن. هذا بدل مخالفة رقابة، كما هو سارٍ اليوم، بعد طلب رئيس الحكومة، ستجتمع لجنة الخارجية والأمن بعد الغد للمصادقة على الأمر (معاريف: أريك بندر، 2017).

– **لجنة مراقبة الـ«دولة»**: من صلاحيتها تحديد مدى إمكانيّة نشر بعض التقارير وإتاحتها لعموم الجمهور (يديعوت أحرونوت: عميخاي أتالي، 2016).

– **وزارة الخارجيّة**: بسبب حساسيّة موضوع اعتقال طيّارَيْن في أريتريا، طلبت وزارة الخارجيّة من الرقابة العسكريّة فرض تعتيم على القضيّة ومنع نشر الموضوع. الخشية هي أنّ نشر أمر الاعتقال سيُصعّب جدّاً إطلاق سراحهما (هآرتس: باراك رابيد، 2011).

رؤساء وحدة الرقابة العسكريّة:

يُعيَّن المراقب العسكري الرئيسي من قبل وزير الأمن. وبموازاة تعيينه من قِبل الوزير مراقباً عسكرياً رئيسياً، يعيّنه رئيس هيئة الأركان قائداً لوحدة

الرقابة العسكرية في شعبة الاستخبارات.

المادة (86) تسمح، في الواقع، لوزير الأمن بأن يعيّن كمراقب «أيَّ شخص». لكن المتّبع هو أن يعيَّن لهذه الوظيفة ضابط عسكري رفيع المستوى. والمراقب العسكري الرئيسي لا يخضع بعد تعيينه لوزير الأمن، لرئيس هيئة الأركان أو لأي مستوى عسكري أو سياسي (ميلمان ي.، 2013).

يستطيع المراقب التشاور مع رؤساء المؤسّسة الأمنية؛ لكن من حقّه وواجبه إجراء دراسة بشكل مستقل. بالإضافة إلى المراقب العسكري الرئيسي، هناك أيضاً ضابطان برتبة مقدّم يخدمان كمراقبين أساسيين ويسكنان في القدس وتل أبيب. يتم التخطيط لقاعدة موحّدة جديدة للرقابة التي ستُقام على ما يبدو في تل أبيب.

تَعاقَب على قيادة وحدة (الرقابة العسكرية) 12 مراقباً رئيسيّا منذ تأسيس الكيان وحتّى العام الحالي (2022)، 8 منهم تعاقبوا على إدارة الوحدة حتى العام (2010)؛ وكان المعدّل الوسطي لفترة تعيين مراقب جديد قد بلغ 6 سنوات، في الوقت الذي بلغت أعلى مدّة للمراقب الثاني أفنر بار أون، حيث تولى إدارة الوحدة قرابة (25) سنة؛ في حين تولّى الرقيب أيال سموألوف قيادة الوحدة فترة أقل من نصف العام. يُلحظ أنه خلال فترة (2000–2015) عملت في هذه الوظيفة نساء فقط – العميد في الاحتياط راحيل دولف، العميد في الإحتياط ميري ريغف والعقيد سيما فاكنين غيل (بمحنه، 2010) ويُظهر الجدول أدناه لائحة بأسماء رؤساء الوحدة على امتداد الفترات الزمنيّة:

الرقم	الاسم	سنوات تولي المنصب	الرقم	الاسم	سنوات تولي المنصب
1	غرشون درور (شفالبا)	1948 – 1951	7	ميري ريغف	2004 - 2005
2	إفنر (وولتر) بار–أون	1951 – 1953	8	سيما فاكنين–غيل	2005 - 2015
3	أوري وولش	1953 - 1955	9	أريئلا بن أبراهيم	2015 - 2020
4	إفنر (وولتر) بار–أون	1955 - 1977	10	أيال سموألوف	فبراير 2020 – يوليو 2020
5	إسحاق شني	1977 - 2000	11	دورون بن باراك	تموز 2020 – حزيران 2022
6	راحيل دولف	2000 - 2004	12	كوبي مندلبليط	حزيران 2022 – حتى الآن

آليّات عمل الرقابة:

تعمل الرقابة انطلاقاً من قوّة صلاحيّة قانون الحماية لساعة الطوارئ (1944)، وفي إطار اتفاقيّة تفاهم مع وسائل إعلام إسرائيليّة وافقت على ذلك. وعلى وسائل الإعلام يُلقى واجب التقدّم للحصول على مصادقة الرقابة بشأن أيّة مادّة تعتزم نشرها تتناول خبراً حول مواضيع أمنيّة. والرقابة تعيد المواد مع ملاحظات حول ما هو مسموح وما هو ممنوع نشره.

وسيلة الإعلام مخوّلة باجراء نقاش مع الرقابة حول قرارها، بما في ذلك إعادة صياغة النشر أو توجيه انتباه الرقابة إلى منشورات سابقة، في «إسرائيل» وفي الخارج. ولكن في نهاية الأمر، الكلمة الفصل هي للرقابة، والوسيلة الإعلاميّة مُلزمة بالطاعة، وممنوع عليها أن تشير لمستهلكيها إلى ما ألغته الرقابة؛ مثلاً إبقاء سطور فارغة أو بُقع سوداء في الأماكن التي قامت الرقابة بمحوها. العقلانيّة هي عدم مساعدة العدوّ في فهم ماهيّة المعلومات التي تهتمّ الرقابة بإخفائها (كينان ع.، 2012).

كما وتعمل الرقابة وفقاً لعدّة معايير: الأثر، وهو مقياس ذاتي جداً. فحين يتم نشر موضوع في مكانٍ سُمح لعدد كبير جدّا من الجمهور بالإطلاع عليه، فهنا سوف تصادق الرقابة على نشره. ولكن فيما لو نُشر خبر في مدوّنة، فإن الرقابة لن تصادق، لأنّ قلّة من القرّاء فقط قد وصلوا إليه، ولا تزال هناك فرصة أكبر من السيطرة على عدم انتشار هذه المعلومة (يديعوت أحرونوت: عيدو كينان، 2012)، كما حصل خلال العام (2015) في قضية تسرّب معلومات عن آلية ضد الدروع (البقرة)، والتي كانت لا تزال حينها آليّة مصنّفة وسرّيّة؛ ولكن بعد تسرّب صورة لها في الجولان وحيازتها على الإنتباه، توجّه منتدى الجيش والأمن في موقع «فرش» إلى الرقابة العسكريّة، التي وافقت في نهاية المطاف على إلغاء تصنيفها. وتمّت الموافقة على الكشف عن آلية صواريخ تموز الموجّهة في سلاح المدفعية (إسرائيل ديفنس، 2015).

تشير الرقيبة العسكريّة الرئيسيّة أنّ هناك توازناً بين قدرة الرقابة على مواجهة الإغراق الكمّي، وبين الأولويّات التي تم تحديدها، والتي تُلحظ معها (من كتب، كيف وأين). على سبيل المثال، إن كانت هناك مدوّنة تابعة لشخص مطّلع، فلنفترض أنه صحفي ذو نفوذ يكتب أيضاً في مدوّنة شخصيّة، فإن الرقابة سوف تتابع وتراقب هذه المدونة، وإذا كانت القناة الثانية على الفايسبوك، فأيضاً ستخضع للمراقبة. أمّا على حسابات الفايسبوك الخاصّة، فلن يكون هناك وجود للرّقابة (كينان، 2012)؛ فهي لا تتوجّه لكلّ الأشخاص الناشطين بطلب تقديم موادهم إلى الرقابة قبل نشرها. ولكن متى أصبح لأيّ شخص مكانة ومستوى من المصداقيّة الإعلاميّة، فحينها يتم التواصل معه. تجدر الإشارة إلى أنه حتى العام (2016)، كانت تدوينات ومدوّنات وسائل الإعلام غير المؤسساتيّة تخضع للرقابة من خلال برنامج كمبيوتر؛ وفقط في مناسبات قليلة تعرّضت لمقصّ الرقيب بعد نشرها (عومر، 2016).

تعمل الرقابة العسكريّة ضمن إطارين زمنيّين هما (الرقابة المسبقة واللاحقة): الأولى معنيّة بتلقّي كل ما يتطلّب فحصاً مسبقاً وفقاً للائحة الموضوعات المتّفق عليها مع وسائل الإعلام، لضمان عدم نشر ما يخالف ضوابط الرقابة؛ والإطار الثاني، أي الرقابة البعديّة، والتي يرتكز عملها على فحص كلّ ما تم نشره لاتخاذ التدابير اللازمة حال حصول تسرّب لمعلومات مصنّفة، وذلك لضمان عدم نشر مواد من شأنها إلحاق الضرر بأمن الـ«دولة» (بن باراك و ملكا، 2022).

تشير بعض التقارير إلى أهمّيّة عمل الرقابة لجهة محاولة الحفاظ على الأسرار وضمان عدم وصولها إلى العدو، وذلك للعديد من الأسباب، وأهمّها عدم إحراج الخصم وإلزامه بالرد؛ فمحاولة الحفاظ على الغموض حول مسؤوليّة الهجوم على سوريا كانت قائمة على فرضيّة انّه وفي حال لم تقرّ «إسرائيل» بمسؤوليّتها عنه، سيُسهّل الأمر على نظام بشار الأسد المتزعزع باستيعاب الذلّ الذي لحق به جرّاء اختراق سيادته، وألاّ يهدّد بالانتقام أو القيام بردّ عسكري (ملمان ي.، 2013).

وفي معرض الحديث عن آليّات عمل الرقابة، لا بدّ من التطرّق إلى تحديد أنواع وأشكال الرقابة، والتي يمكن استعراضها على الشكل الآتي:

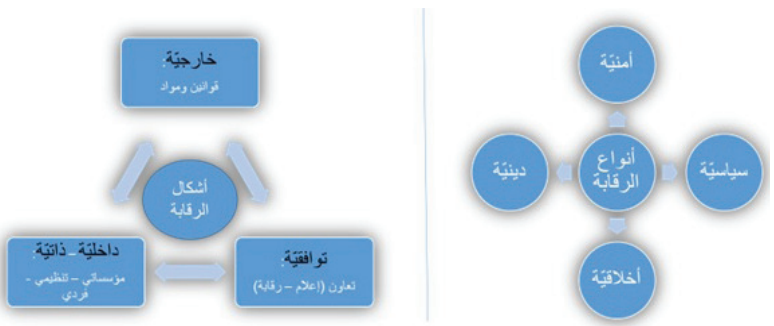

(فاكنين غيل، 2015)

تُصدر الرقابة العسكريّة لائحة بالمواضيع التي تتطلّب تقديماً مسبقاً للرّقابة وقد كانت خلال العام (2005) في عهد الرقيبة الرئيسيّة ميري ريغيف على الشكل الآتي (ريغيف، 2005):

تُشير أحدث نسخة من لائحة المواضيع المحدّثة الصادرة عام (2020) إلى وجود بعض التعديلات في العناوين العريضة وتفرّعاتها (الحكومة الإسرائيلية، 2020)، حيث أصبحت (6) عناوين رئيسيّة (الجيش، مصانع المؤسسة الأمنية، أسرة الإستخبارات، العدو، الأمن العام وأوامر الحكومة)، عوضاً عن (8) كما كانت عليه عام (2005)؛ مع الإشارة إلى أنّ نسخة العام (2020) مطابقة لنسخة العام (2014)، والتي أصدرتها المراقِبة العسكرية الرئيسية فاكنين غيل (غيل، 2014).

وقد شهدت اللائحة الكثير من التعديلات والإضافات الفرعيّة على امتداد السنوات؛ وهو ما يُثبّت كونها قابلة للتعديل بحسب المستجدّات والمتغيّرات

التي يلحظها المراقب الرئيسيّ، ويتمّ إقرارها وإعادة تعميمها لكل الوسائل الإعلاميّة في «إسرائيل». ويمكن استعراض نسخة العام (2020) على الشكل الآتي:

1 – الجيش (نظامي، احتياط: دفاع مدني: مدنيّون، عمّال الجيش الإسرائيلي: حرس الحدود وحدة الشرطة الخاصّة)

– مبنى، نظم قوات، أنظمة وإدارة خطط عمل.

– تشخيص وحدات (رموز، شعارات، إلى آخره) وعناصر عسكرية (أسماء، صور، إلى آخره).

– حالات تأهّب، تجنيد احتياط في البلاد والخارج.

– عمليّات عسكريّة وأوسمة تقدير وحكاياتهم، وثائق ومنشورات عسكريّة و/أو أمنية.

– استعداد وحركة قوات ووحدات، مكان قواعد، منشآت ومواقع عسكرية.

– تعيينات، إعفاءات، إقالات واعتزال ضبّاط رفيعي المستوى.

– شائعات، ادّعاءات أو أخبار من شأنها أن تمس بالجيش الإسرائيلي وأو قادته.

– رسائل، لوائح، وإلى آخره، جنود في الخدمة النظامية والاحتياط، في مواضيع عسكرية ومواضيع ترتبط بخدمتهم في الجيش الإسرائيلي.

– مُصابون، موت وإصابة جنود– في نشاطات، في تدريبات، حوادث، وفي حوادث سير.

– وسائل قتال وتجهيزات عسكرية– تخطيط، تطوير، إنتاج، شراء وبيع،

احتياطي، تخزين، تجارب وتحسينات.

– نظريات قتالية، تدريبات ومناورات، دورات وتوجيه، دورات استكمال في البلاد وفي الخارج/خدمة وزيارة أجانب للجيش الإسرائيلي.

2 – مصانع المؤسّسة الأمنيّة–منتجات عسكريّة وأمنيّة

– صناعات أمنية– تطوير تجارب وإنتاج. تحديد مكان مصانع، تشخيص عمّال سرّيّين، موازنات، اتصالات مع هيئات ودول أجنبية.

– أخبار حول شراء وبيع تجهيزات أمنية تتضمّن أخباراً حول استخدام طائرات إل عال/ أركيع وسفن أساطيل تجارية لأهداف عسكرية وأمنية.

– معاهد بحث ومصانع العمّال ومنتجين لأجل الجيش أو المؤسسة الأمنية وباحثين ذوي أهمية أمنية.

3 – أجهزة الاستخبارات (أمان، موساد، شاباك، ملماف (المسؤول عن الأمن في المؤسسة الأمنية)، قسم الأبحاث في وزارة الخارجيّة، مكتب الاتصالات العلميّة).

– مبنى، مهام، عمليات، تفاصيل نشاطات في البلاد وفي الخارج. أساليب عمل . تحديد مكان وزارات ووحدات. أسماء وصور عمّال. معلومات استخباراتية وتقييمها من قِبل هذه الهيئات.

4 – العدو– جيوش عربيّة ومنظّمات المخرّبين

– نظم وتشكيل القوات. حركة وحدات/قوات. سلاح وتجهيزات. تخطيط وتنفيذ نشاطات ضد دولة «إسرائيل»، و/أو شخصيات ومواضيع في الخارج، وكل أخبار حول ما يجري في المؤسسة الأمنية التابعة لجيوش عربية وتفاصيل حول مصانع وأبحاث ذات أهمية أمنية.

– نتائج نشاط العدو، أساليب عمل تتضمن حرباً نفسية وإخفاقات في أساليب العمل وفي التنفيذ.

– أسرى، متسلّلو وهاربو العدو، الذين أُمسكوا أو سلّموا أنفسهم. أماكن المتسلّلين وإمساكهم، التحقيق معهم، مكان اعتقالهم/سجنهم أو استشفائهم. طريقة واتجاه إبعادهم.

– عناصر منظمات المخرّبين، مساعدوهم ومحرّضوهم (بما في ذلك موقوفون)، تنظيمهم، عملهم في البلاد خارج «إسرائيل». الاتصالات فيما بينهم ومع منظمات، دول وأفراد عرب أو آخرين، هويتهم، إمساكهم، مكان الاحتفاظ بهم، التحقيق معهم، محاكمتهم، طريقة واتجاه تسريحهم أو إبعادهم.

5 – الأمن العام

– أنظمة حماية، محاولات تنفيذ عمليات ، أماكن ضعف، في منشآت استراتيجية وغيرها. خطوط وقود ومنشآتها(مخازن عليا وتحت الأرض)، بُرك تخزين، محطات استخراج، محطات قوّة، منشآت اتصال، مرافئ، مطارات، جسور أساسية.

– أنظمة حماية قواعد ومنشآت، تسلّل وعملية إرهابية، حوادث وحرائق في الجيش الإسرائيلي، المؤسسة الأمنية وأجهزة الاستخبارات.

– مرفق اقتصادي لحالة الطوارئ (ملاح)، إعداد ووظيفة الجبهة الداخلية للحرب وفي وقت الحرب.

– اتفاقيات خاصة بالشراء/بيع وقود.

– لجنة الطاقة الذرّيّة، بحث وطاقة نووية –كل ما يرتبط بهذه المواضيع، بما في ذلك تنظيم، موازنات، مكان مصانع.

– أخبار مسبقة حول حركة شخصيات مهمة، ضباط الجيش الإسرائيلي، بعثات الجيش الإسرائيلي، أو عناصر المؤسسة الأمنية في مستوطنات أمامية وعلى طول الحدود في البلاد، وأيضا في الخارج، تتضمن كل المواد المتعلقة بمكان سكنهم في الخارج، أنظمة حمايتهم، موعد عودتهم.

– أخبار حول عقد جلسات للحكومة ولجانها، الكنيست ولجانه التي تناقش فيما بينها شؤون الجيش والأمن، وسائر المواضيع المُدرجة في هذه اللائحة.

– موازنة الأمن وتفصيلها.

– علاقات، اتفاقيّات أو اتصالات مع دول أجنبية في شؤون أمنية وتطوير استراتيجي، وفي كل موضوع آخر ذات انعكاس أمني.

– صور جوّيّة وخرائط.

– مباحثات في المحكمة العسكرية تجري داخل أبواب مغلقة، مباحثات ونتائجها في محاكم مدنية حاكموا فيها أشخاصاً، وشؤون عسكرية من المؤسسة الأمنية ومن أجهزة الاستخبارات و/أو مشبوهون تجاوزوا قوانين أمنية.

– اعتقال جنود–اعتقال مشبوهين تجاوزوا قوانين أمنية، مكان سجن المشبوهين والتحقيق معهم، معتقلون إداريون بسبب مخالفات أمنية.

– أخبار حول أشخاص(مدنيين وجنود)، على وشك اجتياز حدود الـ"دولة"، الذين تخطّوا الحدود، الذين ضلّوا في المناطق الحدودية وأُمسكوا، خُطفوا أو أُسروا من قبل العدو ومفاوضات بخصوص استعادتهم، معالجة الصليب الأحمر للأسرى، بما في ذلك نقل رسائل ومحتواها.

– تقييد الحركة في البلاد على خلفية أمنية عسكرية.

– ارتباطات واتصالات سريّة مع مصادر أجنبية و/أو دول قبل الإعلان عن اعترافهم بإسرائيل، أو أنها لا تقيم اتصالات وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

– كل معلومة حول موضوع أمني(وفق ما حدّد في بنود هذه اللائحة) التي تتعلق بمناطق يهودا والسامرة ومنطقة قطاع غزة.

– أخبار حول الرقابة العسكرية ونشاطاتها.

6 – مراسيم الحكومة (بموجب بند 113د لقانون العقوبة– أمن الـ«دولة»– 1977)

– نقاشات، قرارات وعقد جلسات للجنة الوزارية لشؤون الأمن (ملف المنشورات رقم 1287 من7– تموز 1966).

– كل الأخبار التي تتعلق بأنبوب نفط إيلات–عسقلان، بما في ذلك استثمارات في الأنبوب نفسه واستثمارات ترتبط بتشغيله، الأعمال في الأنبوب، مصادر الوقود المستخدمة فيه، بما فيه بيع الوقود لمصادر خارجية. (ملف المنشورات رقم 1464 من25– تموز1968).

– أخبار تتعلق بالهجرة من بلدان، التي الخروج منها محدود غالباً، أو ليهود فقط، وتتضمن أخباراً حول الخروج أو استعداد لخروج يهود من البلاد كما ذكرنا سابقاً (ملف المنشورات رقم 1469 من– 22 آب 1968).

– كل معلومة تتعلق بحاويات نفط في مرافئ إسرائيل، تحرّكها إلى المرافئ أو منها، وتفاصيل عن الحاويات، مبناها، أصحابها، عَلَمها، التجهيزات أو طاقمها، مواعيد وصولها أو إبحارها (ملف المنشورات رقم 1611 من آذار 1970).

– كل معلومة تتعلق بإقراض مصادر خارجية لحكومة «إسرائيل» أو لمؤسسات مالية إسرائيلية، وتتضمّن معلومات تتعلق بالمفاوضات، تقدّمها ونتائجها. (ملف المنشورات رقم 1615 من 6 نيسان1670).

التنصّت على المكالمات الدوليّة:

حتى العام 2004، نفّذت الرقابة العسكريّة تنصّتاً على محادثات تلفونيّة دوليّة صدرت من إسرائيل. عمليّات التنصّت هدفت إلى مراقبة المعلومات التي يتم نقلها عبر التقارير الصحفيّة الأجنبيّة التي بُثت من «إسرائيل»؛ لكن فعلياً تم تنفيذ تنصّت على كل المكالمات الهاتفيّة الدوليّة التي صدرت من «إسرائيل». أكثر من مرّة قام المراقبون العسكريّون المتنصّتون بقطع المحادثات الهاتفيّة بسبب تضمّنها معلومات مُحدّدة من قِبل الرقابة كمعلومات محظور نشرها، أو معلومات تتعلّق بمواضيع أمنيّة لم يتم عرضها على الرقابة مسبقاً كالمطلوب. على سبيل المثال، في الـ 22 من شهر أيار 1967، وخلال فترة الإنتظار التي سبقت حرب الأيام الستة، قام أحد مراقبي الرقابة الذي كان يتنصّت على مكالمة هاتفيّة لمراسل فرنسي مع مؤسّسته الصحفيّة، قام بقطع المكالمة بعد أن تضمنّت خبراً كان قد أُلغي قبل ذلك بخبر عاجل أرسله – والخبر هو عن سفينة عبرت تيران ووصلت إلى إيلات.

وإثر زيادة عدد خطوط الإتصال للمحادثات الهاتفية الدولية من إسرائيل، أُقيمت منشأة جديدة ومتطورة في الطابق السفلي من المبنى الموجود في شارع كرلياخ (7) في وسط تل أبيب، تم استكمال بنائه في شهر آب (1973). ووفقاً لإدعاء الجيش، «طوال سنوات عملها شاركت المنشأة عدة مرات في محادثات هاتفية ومنع المس بأمن الـ«دولة». وبهدف منع استخدام القدرة على التنصّت بشكل سلبي، تم إيجاد إجراء داخلي للتوقف والتخلي عن التنصّت في أية لحظة يتّضح فيها للمتنصّت أن الحديث يدور حول موضوع مدني أو خاص».

وقد أُغلقت المنشأة في العام (2004) بعد أن قرّرت المراقبة العسكريّة الرئيسيّة راحيل دوليف، مدعومةً من رجال المؤسسة الأمنية، رجال الإستخبارات وأمن المعلومات، أنّ لا مبرّر لوجودها.

الرقابة في عصر الحداثة:

فتح ميدان الإنترنت المجال أمام إطار سياسي إجتماعي جديد ومتقدّم، ضاعف من إمكانيّة نشر المعلومات وسهولة الوصول إليها لأي شخص من أي مكان وفي أي وقت (يوسي ع.، 2008). وقد أصبحت وظيفة الرقابة أصعب وأكثر تعقيداً، لأنّ المعلومات عن مواضيع محظورة تُنشر في المواقع الموجودة في دول أخرى حيث لا يمكن للرقابة السيطرة عليها، لأنها ليست تحت سلطتها؛ وغالباً أيضاً لا يمكنها منع الوصول إليها.

حتّى العام (2012)، اقتصر عمل الرقابة العسكريّة على وسائل الإعلام التقليديّة دون التوجّه إلى تفعيل الرقابة على منصّة التواصل الإجتماعي (كينان، 2012). حتّى حينها، على سبيل المثال، وفي عالم التلفزيون، هناك قناتان – ثلاث قنوات و 20 – 30 مراسل؛ الرقابة تصدر تعليماتها، تبعث بمندوبيها، تجدّد أنظمتها، وقنوات التلفزيون تسير على الخط (درور، 2009). أمّا في عصر عالم الديجيتال والمجال الإفتراضي، فالأمور مختلفة تماماً؛ فالاعتقاد الذي كان سائداً بأنّه من الممكن السيطرة تماماً مع مرور الوقت على كمّيّة المعلومات

الواردة، كان خاطئاً منذ البداية ، حيث أصبح وضع الرقابة العسكرية اليوم، بحسب الصحافي يوسي ملمان، كحال من يُغلق أبواب الإسطبل بعد هروب الأحصنة (هرئيل ع.، 2018).

يشير الصحافي يوفال درور أنّ إطارات الاعلام الجديدة قد بدّدت مفهوم التحكم بالمضمون الذي احتفظ به في الماضي عدد قليل من الناس؛ بضعة ناشرين، بضعة محرّري برنامج، بضعة مذيعين. وفجأة، أصبح لكلّ فرد إمكانيّة أنّ يجد نفسه في منصب المحرّر الرئيسي؛ كلّ واحد هو مُقدّم البرنامج ونجمه، وهو نفسه يبثّه؛ طارحاً تساؤلات قوامها: هل يريد الرقيب العسكري أن يصل إلى أولئك الأشخاص؟ هل الرقيب العسكري يمكنه أن يصل إلى اولئك الاشخاص؟، مشيراً إلى أنّه ينبغي أن نفهم بأنه عندما نتحدث عن «أولئك الأشخاص»، فإننا لا نتحدث عن حُفنة، بل عن أكثر من (3 – 4 مليون) اسرائيلي يرتبطون بالانترنت. كلّ واحد منهم يمكنه في كلّ لحظة معيّنة أن يفتح حساباً في تويتر، أو يقيم لنفسه صفحة خاصّة ويكتب فيها كلّ ما يروق له (درور، 2009).

وفي عصر الانترنت والصفحات الإلكترونيّة، فإن جهود السلطات على نمط «لمن له السلطة، له المعلومات» مآلها الفشل. فقدر كبير من المقدّرات تُستثمر في إخفاء المعلومات دون أن يكون ممكناً منع تدّفقها الحرّ (هآرتس، 2010).

من الممكن القول بوضوح إنّ الجيش الإسرائيلي فشل فشلاً قاطعاً بمراقبة الشبكات الاجتماعيّة بشكل عام وعمليّات تطبيق الرسائل المباشرة بشكل خاص. لكنه واقعاً نجح في التربية وفي العقوبة، لردع بعض الجنود من المشاركة

بنشر معلومات حسّاسة في هذه الشبكات. لكن في كلّ ما يتعلّق بالجمهور العام، فإن فشله بشكلٍ قاطع (أفني ح.، 2014).

وأمام هذه المعطيات تتحدّث المراقِبة العسكريّة الرئيسيّة سيما فكنين– غيل عن كون قانون الرقابة قاسٍ، ومن الصعب جداً فرضه في «دولة» «إسرائيل» على صحافيّين وعلى شخصيّات عامّة. «إسرائيل هي دولة ديمقراطية، ليبرالية، غربية تدافع عن أسرارها بأساليب قاسية، وأحياناً متناقضة. والمجتمع الإسرائيلي يوجد فيه حديث عام انتقادي، ومن الصعب جداً تشغيل رقابة وقائية ومنع نشر مواد سرّيّة. فاليوم يرى الشخص عمليّة من شرفة منزله، يصوّرها ويرسلها إلى الصحيفة ـ كيف من الممكن السيطرة على ذلك؟؛ وتشير المراقبة إلى أنهم في الرقابة لا يُخفون معلومات، بل يقومون بحماية المعلومات الخطيرة من الأعداء، الذين لا يملكون نفس القدرات الإسرائيلية، كالوحدة (8200)، ويفتقدون للدماغ اليهودي، على حدّ قولها؛ ولكن هناك الكثير من المعلومات المكشوفة، والتي يستفيد منها العدو. ففي إطار الحديث الديمقراطي، فإنّ المجتمع الإسرائيلي يؤمّن معلومات مكشوفة أساسيّة واسعة جداً ـ التجربة نجحت أو فشلت، ميزانيّة، عديد قوّات، وسائل قتاليّة، من يحافظ على ما، تطوّرات تكنولوجيّة ـ وتختم الرقيبة أنّهم في الرقابة لا يستطيعون إيقاف كلّ شيء (أركين، 2015).

يشير الخبير في الإنترنت والشبكات الإجتماعيّة، الدكتور يوفال درور، أنّه قد انتهت لعبة النشر في دولة أجنبية والإقتباس عنها. فإنّ كلّ ما تمّ حظره في الرقابة، ومن خلال أوامر حظر النّشر، من الممكن أن تصل، وهي تصل إلى الشعب بواسطة الشبكات الاجتماعيّة. ومن الصعب فرض القانون على

معلومات يتشاركها آلاف الأشخاص على الفايسبوك؛ هناك بالتأكيد نماذج لا تُحصى حتّى قبل عصر الفيسبوك، قضيّة يهودا غيل، فعنونو، ماركوس كلينبرغ، وبالتأكيد عنات كام؛ فالمعلومات دائماً خرجت إلى العلن؛ واليوم قضية الأسير إكس (القناة العاشرة، 2013).

مع انتشار استخدام الإنترنت بشكل عام، ومع دخول الشبكات الاجتماعيّة مثل فايسبوك وتويتر، المسموحة لكلّ شخص بدون أي جهد لنشر ما يحلو له، فَقَدَ كلٌّ من الجيش الإسرائيلي والرقابة السيطرة على ما يُنشر، وفقد معهم الناطق الرسمي باسم الجيش التفرّد في الروايّة؛ وصولاً إلى وضع لا توجد فيه أيّ سيطرة تامّة على تقارير، حتى لو كانت حسّاسة جداً. فالرقابة لا تهتم حتى الآن كما ينبغي بالشبكات الاجتماعيّة، وليس لديها أيّة فكرة حول ما يُنشر فيها. وقد شهدت مواقع التواصل الإجتماعي حالات كثيرة جداً من نشر الجنود لمعلومات حسّاسة جدّاً، ولم يعلم أحد في الجيش الإسرائيلي حول ذلك (أفني، 2014). وقضية المقدّم محمود خير الدين الذي قتِل خلال عمليّة سرّيّة في خان يونس عام (2018) كانت خير دليل على عدم جهوزيّة الرقابة لميدان التواصل الإجتماعي. ففي الوقت الذي أصدرت فيه قرار منع نشر كلّي حول أيّة معطيات تتعلّق بهوية الضابط؛ إلاّ أنّ الكثر، وليس فقط من عموم الجمهور قد نشروا معطيات عن شخص الضابط بل أيضاً أعضاء كنيست نشروا صوراً له مع عائلته وأطفاله، وأشارو بالاسم إليه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، متجاهلين بذلك قرار الرقابة (ألون، 2018).

يعود تراجع مكانة الرقابة العسكرية في العصر الديجيتالي إلى الكثير من الأسباب، يمكن تخليص أهمّها في الآتي (نغفي، 2005):

– زيادة في مكانة الصحافة المستقلة. خلال فترة تأسيس الكيان كانت الصحافة مجنّدة بشكل كامل وفقاً لما يريده الرقيب العسكري؛ ولكن مع الوقت، وتحديداً بعد حرب يوم الغفران (1973)، أصبح الأمر يأخذ اتجاهاً مغايراً؛ فالصحافة بدأت في النقد وطرح الأسئلة ومساءلة الحُكم.

– تراجع التهديد مقارنة بأيام الكيان الأولى، الأمر الذي قلّص من خشية المس بأمن الـ«دولة» كما كان الحال عليه خلال الحقبة الأولى.

– المطالبة الدائمة للصحافيين بضرورة الحصول والإعلان عن المعلومات في الوقت الحقيقي.

– المنافسة بين الصحف الخاصّة (والتي احتدّت في الثمانينات ومطلع التسعينات مع خصخصة التلفزيون والإذاعة ودخول عناصر خاصّة إضافيّة إلى سوق الإعلام التنافسي) تدفعها نحو كسر أطر قائمة في محاولة للوصول إلى جمهور جديد.

– مطالبة دوائر سياسيّة (بمرونة) الرقابة . كلّما ضعفت المركزية السياسية وانتقلت الصراعات السياسية، لتدور في الحلبة الشعبية (يعني في وسائل الإعلام)، كلّما تزايد الضغط من قِبل الأطراف السياسية (وبخاصة أحزاب اليسار)، لإثارة مواضيع كانت تُعتبر في الماضي بمثابة (طابو) بسبب أوجهها الأمنية القومية للنقاش الشعبي العام.

– التطوّرات التكنولوجيّة، والتي بدّلت معالم الإعلام في إسرائيل، بعد أن كانت في غالبيّتها وسائل حكوميّة (ما يكتبه الصحافيّون هو فقط الذي يعلمه

الجمهور)، إلى مضاعفة عدد وسائل الإعلام وتعدّد أنواعها خارج الإطار الحكومي الرسمي، الأمر الذي سبّب تدّفقاً كبيراً ومتنوّعاً من المعلومات خارج الإطار الرسمي.

أمام هذا الواقع، يُسَجَّل للرقابة العسكريّة عدّة محاولات لمواجهة هذا التحدّي من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات، منها يُمكن ذكر الآتي:

– طالبت رئيسة الرقابة العسكريّة، أريئيلا بن أفراهام، حوالي (30) مستخدماً على موقع فيسبوك ومدوّن، يتعامل الكثير منهم مع قضايا أمنية، بتقديم كل المواد ذات الصلة للرقابة. عدم القيام بذلك سيُعتبر انتهاكاً لقانون الطوارئ الذي تعمل به «إسرائيل» منذ تأسيسها، وسيُحاسِب عليه القانون (كوهين، 2016)

– المراقبة العسكرية الرئيسية، العقيد أريالا بن أبراهام: أصحاب المدوّنات ومدراء صفحات في الشبكة الإجتماعية (الذين لديهم آلاف من المتابعين) سيُطلب منهم تقديم منشوراتهم لدراستها من قبل الرقابة العسكرية، قبيل نشرها، على شاكلة الطلبات التي تستوفيها الوسائل الإعلامية من مؤسسات قبل أن تُصدر المنشورات. كما إن المخالفين سيكونون معرّضين للعقوبات المحدّدة في القانون في حال تجاوزوا قوانين الرقابة (نوعام، 2016)

– نائب رئيس هيئة الأركان يُصدر أمرًا بإقفال الصفحات غير الرسميّة لوحدات الجيش على الفايسبوك، وإبقاء الصفحات التي تخضع للرقابة العسكرية (القناة السابعة، 2012).

– الرقابة العسكريّة طلبت مؤخّراً من عدّة جهات أمن وإنقاذ غير عسكريّة، ومن بينها الشرطة، نجمة داوود الحمراء، إتحاد الإنقاذ وزاكا، ضم

مندوب باسمها إلى مجموعات الواتسآب التي تنقل عبرها المعلومات إلى الصحافيين (كينن، 2016).

نماذج من الممارسات الرقابيّة:

بعيداً عن لغة الأرقام، فإنّ عمل الرقابة يتجلّى من خلال الوسائل الإعلاميّة نفسها، وبأكثر من طريقة، إمّا خلال إصدار أمر منع نشر، أو من خلال سماح الرقابة بنشر خبر حول موضوع معيّن. وأمّا حين حصول تجاوز للرّقابة، فيتلقّى الموقع أو الوسيلة الإعلاميّة حينها طلباً مباشراً لإزالة وحذف المنشور. وفيما يأتي عدد من النماذج التي تشير إلى بعض أشكال الممارسات الرقابيّة:

* **1 – 20–05–2021**: الرقابة العسكرية تضطر للمواقفة على الكشف عن المعلومات الإستخبارية المتعلقة بالقدرات العسكرية التي كانت لدى حماس في مبنى الـAP في قطاع غزة، والذي تمّ استهدافه خلال عملية حارس الأسوار بعد أن أصبح قضيّة رأي عام في الداخل وعلى امتداد العالم (هوديا، 2021).

* **2 - 26-08-2019:** بعد نشر وزير الأمن أفيغدور ليبرمان خبراً يبارك فيه الجيش على اعتقاله قاتلي رينا شنرف، عبر حسابه على موقع تويتر، سارعت الرقابة إلى التدخّل وحذفه بعد عدّة دقائق، وذلك بسبب عدم وجود قرار يسمح بنشر الخبر. ولكن، وبعد انتشار الخبر عبر مواقع التواصل، اضطرّت الرقابة للموافقة والسماح بالحديث عن الأمر (زكن، 2019).

* **24-08-2018:** الرقابة العسكريّة تطلب من موقع أخبار (0404) عدم نشر فيديو حول حادثة احتراق بالون اشتعل في الأيام الأخيرة، وأدّى إلى حريق كبير بمكان ملاصق لبطاريّة القبة الحديديّة في منطقة غلاف غزّة.

* **2018-05-15:** في أعقاب التوتّر في غزّة، سمحت الرقابة العسكريّة لموقع (be106) بنشر أنّه تمّ نصب بطاريّة قبّة حديديّة في المنطقة. وبسبب قيود الرقابة العسكريّة التي تمنع الإبلاغ عن مكانها الدقيق، فإنّ الموقع قد منع في هذا الخبر إمكانية التعليقات في لائحة الردود، لكي لا يشير أشخاص تم توصيفهم بعديمي المسؤوليّة إلى المكان الدقيق (be106، 2018).

* **2018-04-04:** الرقابة العسكريّة تسمح بنشر كتاب لإيهود باراك تحت عنوان (بلادي) والذي يتحدّث فيه عن عمليّات أمنيّة كانت مجهولة طوال أكثر من 50 سنة. وقد سمح أعضاء اللجنة الوزاريّة برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، والتي تفحص الكتب التي يؤلّفها كبار المسؤولين السابقين، لزميلهم باراك بالوصول إلى أماكن في الأرشيفات السرّيّة لم يُسمح لأيّ كاتب إسرائيلي بالوصول إليها (بندر، 2018).

* **2018-03-22:** اعترف الجيش الإسرائيلي رسمياً بأن «إسرائيل» هي من قامت بتدمير ما يُشتبه بأنّه مفاعل نووي سوري. وجاء هذا الاعتراف بعد أن قرّرت الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة إنهاء أمر رقابي استمرّ لأكثر من عشر سنوات، وكان يُحظَر بموجبه على أيّ مسؤول إسرائيلي التحدّث بشأن هذه العمليّة (معريف، 2018).

* **2018-03-21:** تقرّر نشر خبر مهاجمة المفاعل في سوريا في أعقاب التماس إلى المحكمة العليا من قِبل صحافيّين ضد الرقابة العسكريّة. وبعد إجراء مشاورات مع مسؤولين أمنيّين، تقرّر السماح لوسائل الإعلام الإسرائيليّة بالنشر (ملمان، 2018).

* **2018-03-21:** الرقابة العسكريّة منعت «هآرتس» من نشر مقابلة مع (جوز) بولتون حول المعلومات التي بحوزته عن النشاط النووي في سوريا؛

حتّى أنّها حظرت إعادة طباعة مقاله بالعبريّة (أورن، 2018).

* **2018-02-25:** صادقت الرقابة العسكرية على نشر الصور: أُفيد أنه في الأسبوع القادم، بين 04 و 15 آذار، ستُجرى مناورة ضخمة مشتركة بين الجيشين الأميركي والإسرائيلي (غيلات، 2018).

* **2017-06-15:** الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة أمرت بمنع نشر وثائق أولمرت المهرّبة من السجن، وبأمرٍ من النيابة العامّة، واقتحمت الشرطة دار نشر يديعوت أحرونوت وأخذت مواد وحواسيب؛ وفي نفس الفرصة، أخذت موادا تعود لكتب أُخرى (مغل، 2017).

* **2017-05-30:** سمحت الرقابة العسكريّة لمراقبي الطائرات الذين يصوّرون طائرات سلاح الجو، بنشر صور يبدو فيها صاروخ الستانر (صاروخ إعتراضي لمنظومة العصا السحريّة) مركّباً على طائرة (F–16) من نوع سوفا (رويترز، 2017).

* **01–08–2016**: الرقابة العسكريّة في «إسرائيل» تسمح بنشر معلومات جديدة حول الطائرة الخاصّة والمجدّدة، التي ستشتريها الـ«دولة» للمرّة الأولى لاستخدامها أثناء رحلات نتنياهو وريفلين (المصدر، 2016).

الرقابة بالأرقام:

تُظهر الرسوم البيانيّة الصادرة عن الرقابة العسكريّة انخفاضاً واضحاً خلال الفترة الزمنية (2011–2021)، في مدى توجّه وسائل الإعلام لتقديم مواد مسبقة إليها، حيث تم تقديم قرابة (13000) مادّة خلال العام (2011) مقارنةً بـ(7000) خلال العام (2021)، وفي الوقت عينه، حصل انخفاض كبير في مدى تدخّل الرقابة العسكريّة في الحذف الجزئي أو منع النشر خلال الفترة الزمنيّة نفسها، حيث بلغت خلال العام (2011) قرابة (2500) مادة،

تمّ التدخّل بها بشكل جزئي، وقرابة (300) مادة تمّ منع نشرها كليّاً، في حين انخفضت بعد عشرة أعوام (2021) بقرابة الـ(40–50%)؛ وتفصيل هذه الرسوم البيانيّة يُمكن عرضه على الشكل الآتي:

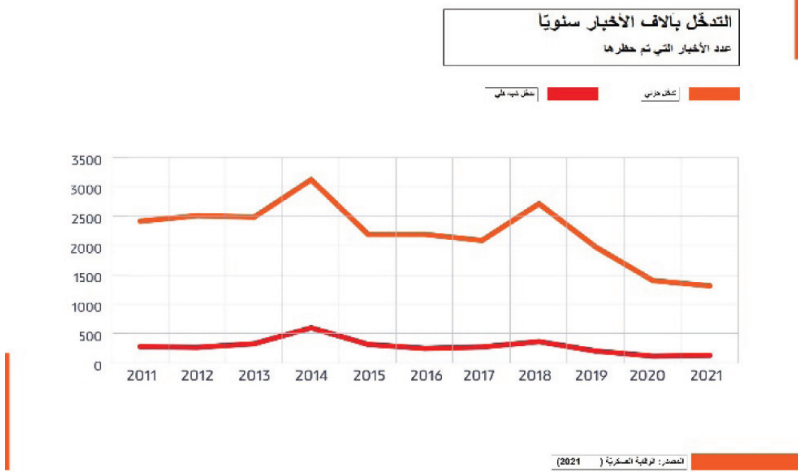

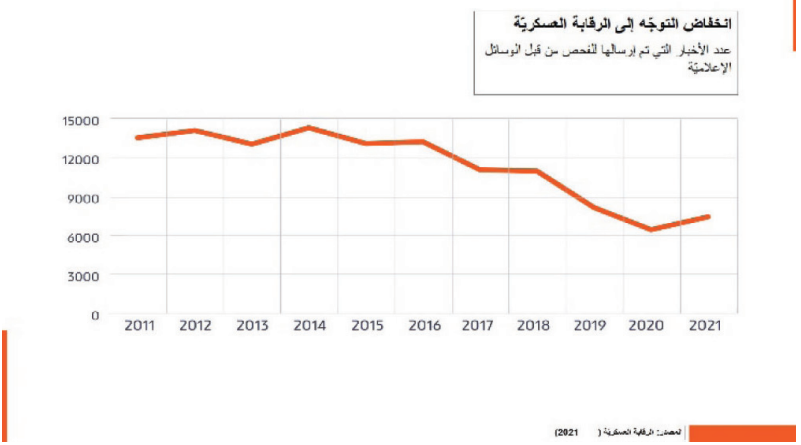

في قراءة إحصائيّة متعدّدة السنوات لعمل الرقابة العسكريّة، يمكن إيراد بعض الأرقام التي تعكس واقع الممارسة الرقابيّة على وسائل الإعلام الإسرائيليّة لجهة نسب التدخّل ومنع النشر، بقراءة سنويّة أو متعدّدة السنوات، يُمكِن تلخيص أهمّها على الشكل الآتي:

2021: منعت الرقابة خلال هذا العام نشر (129) مقالاً عبر وسائل الإعلام، وتدخّلت في محتوى (1313) خبر. كما بلغ عدد المقالات التي تم تقديمها لفحص الرقابة (7413) مقالاً أي بزيادة (16%) مقارنة بالعام السابق (6421) خبر (حغي م.، 2022).

2021: خلال عملية حارس الأسوار، رصدت الرقابة ما يزيد عن (76000) منشور ذو طابع أمني عبر شبكات التواصل الإجتماعي، بعضهما من وسائل إعلام رئيسيّة ومتحدّثين من خليّة المراسلين العسكريّين.

2020: تمّ إرسال قرابة (8000) مادّة إلى الرقابة العسكريّة (إسرائيل اليوم، 2020) حصل تدخّل في (1403) منها، وتمّ منع نشر كلّي لـ(116) مادة (حغي، 2021).

2019: بالمقارنة مع سنوات سابقة منذ عام (2011)، فإنّ العام (2019) هو الأقلّ تورّطاً في عمل الرقابة العسكريّة في العمل الصحافي الإعلامي، خاصّة بالمقارنة مع عام (2018) التي كانت سنة الذروة في تدخّلات الرقابة. وبموجبها، فقد حظرت (363) خبراً صحفياً كاملاً، وتدخّلت في (2712) خبراً. ومنذ العام (2011)، فإن الرقابة منعت وبشكل كلّي نشر (2863) خبر، وتدخّلت في محتوى (21683) (حاغي، 2020).

2019: قدّمت وسائل الإعلام الإسرائيليّة إلى الرقابة خلال هذا العام (8127) خبراً صحفيّاً قبل النشر، وهو انخفاض بنسبة (25%) عن السنة السابقة لها (2018).

2018: خلال السنوات الثماني الماضية (2008–2018) سُمحَ بنشر (2661) خبراً، بصورة كلّيّة.

2018: قدّمت وسائل الإعلام الإسرائيليّة المختلفة إلى الرقابة العسكريّة (10938) مادّة صحافيّة، بينما في (2017) تمّ تقديم (11035) مادّة، ما يشير إلى انخفاض واضح رغم زيادة المواد الإعلاميّة.

2018: تدخّلت الرقابة العسكرية، خلال هذا العام، في (2712) خبراً صحافياً بصورة جزئيّة، بينما شطبت (363) خبراً آخر بصورة كلّيّة، ومنعت نشرها تماماً؛ أي بمعدّل خبر واحد في اليوم. بالمقارنة مع السنة السابقة (2017)، يتبيّن أنّ عدد الأخبار الصحافيّة التي تدخّلت فيها الرقابة العسكريّة جزئيّاً في (2018) كان أعلى من العام (2017) بـ625 خبراً، بينما شطبت كلّيّاً في (2018) عدداً من الأخبار يزيد بـ92 عمّا شطبته كلّيّاً في (2017) (مطر ح.، 2019).

2018: من بين (83) كتاباً قُدّمت إلى الرقابة العسكريّة، قبل نشرها، تدخّلت الرقابة في الجزء الأكبر منها (49 كتاباً)، و لم تسمح سوى بنشر (39) كتاباً دون أي تدخّل من طرفها (شطب أو تعديل).

2018: يخضع أرشيف «إسرائيل» إلى رقابة مزدوجة الأولى من قِبل العاملين في الأرشيف نفسه، والثانية من قبل الرقابة العسكريّة (أدرت، 2017). ومن بين حوالي ثلاثة ملايين ملف محتفظ بها في أرشيف (الـ«دولة»)، تمّ فتح حوالي (550 الف) ملفّ فقط أمام الجمهور. وهناك تأخير يُقدّر بأكثر من (2000) سنة في وتيرة مسح الوثائق وفتحها للجمهور؛ كما توجد فجوة كبيرة في فتح ملفّات أرشيف الجيش أمام الجمهور. فمن بين (1 مليون و145 ألف) ملف، يمكن فتحها للجمهور حسب القانون، تم فتح حوالي (50 ألف) ملفّ فقط.

إن وتيرة ازدياد الملفّات أكبر بكثير من وتيرة فتحها (أديرت، 2018)

2018: سُجّل انخفاض ملحوظ في عدد الملفّات التي جرى تحويلها من أرشيف الـ«دولة» لمعاينة الرقابة العسكريّة خلال عام (2018)، مقارنة بالسنتين اللتين سبقتاها: (2908) ملف في (2018)، مقابل (5213) في (2017)، و(7770) ملفّاً في (2016).

2017: الرقابة العسكرية تتدخّل في (2358) خبر تم تقديمها للفحص قبل النشر، من بينها منع كليّ لـ(271) خبر، أي قرابة (21%) من مجمل الأخبار التي تم رفعها إلى الرقابة (11035)؛ أي بمعدّل يومي: منع نشر خبر واحد بشكل كلّي (مطر، 2018).

2017: الرقابة العسكرية تمنع، ولأسباب أمنيّة، نشر (1930) خبر وتقرير قُدّموا إليها قبل النشر، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين عام (2011 ولغاية شهر آب2017). كما تدخّلت الرقابة في إزالة جُمل أو كلمات أو أجزاء من خبر في حوالي (14) ألف خبر خلال نفس هذه السنوات الستّة (غيلي، 2016).

2016: منعت الرقابة نشر (247) خبر بشكل كلّي، وتدخّلت في (2437)، والتي تشكّل (18%) من مجمل المواد التي تم رفعها إلى الرقابة (13196) (مطر، 2018).

2015: في إطار الخطّة الجديدة سيتم تخفيض بنسبة (20 إلى 25 %) من التشكيلات غير الجبهوية المختلفة وتحويلها إلى مدنيّة بشكل جزئي، ومن بينها النيابة العسكرية، سلاح التسليح، الحاخاميّة العسكريّة، الرقابة العسكريّة، جهاز مستشار رئيس هيئة الأركان لشؤون الإقتصاد وقسم الأبحاث في الجيش (زيتون، 2015).

2014: قدّمت وسائل الإعلام خلال هذا العام (14274) خبراً. تدخّلت

الرقابة العسكريّة خلال الحرب على غزة تحديداً في (3122) خبراً، بالشطب الجزئي والتعديل، ومنعت نشر (597) خبراً، منعاً تامّاً (حغي، 2021).

2011: يتركّز عمل الرقابة العسكريّة على متابعة دقيقة لـ(400–500) موقع إنترنت؛ ومن الصعب متابعة أكثر من ذلك بحسب الرقيبة فاغنين غيل (روتم، 2011).

2010: تتلقّى الرقابة العسكريّة شهريّا آلاف المواد التي تتنوّع بين عنوان في صحيفة، وتصل إلى كتاب كامل تستغرق مراجعته عدّة أشهر. وتتم إعادة من (80 – 85%) من هذه المواد دون أيّ تغيير، في حين تتم إعادة من (10 – 15%) من المواد إلى الناشر، مع الإشارة إلى ملاحظات معيّنة على بعض الأمور لا تزيد عن الجملة الواحدة، في حين لا يتم منع سوى (1%) فقط من النشر (الإخبارية، 2010).

تسريبات واعتبارات:

يُمكن القول، بعد الدراسة المتأنّية لعدد من التسريبات وتجاوزات الرقابة العسكرية، والتي حصلت على امتداد سنوات، إنّ هناك عدداً من الاعتبارات التي تُسهم بحصولها، وهي قد تصدر عن مصادر رفيعة في إدارات الـ«دولة»، أو عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومنها يمكن ذكر الآتي:

اعتبارات سياسيّة وشخصيّة:

– **نتنياهو**: كشف نتنياهو لوسائل الإعلام أموراً كان من الأفضل السكوت عنها؛ وحتى الآن مُنع نشرها من قبل الرقابة العسكرية، حيث تبجّح بالقول: «تعمل «إسرائيل» مراراً وتكراراً على منع نقل سلاح كاسر للتوازن إلى حزب الله. نفّذنا عشرات الهجمات من وراء الحدود... إنّنا نعمل في جبهات أخرى

قريبة وبعيدة؛ لكنّنا نقوم بذلك بشكل منطقي». ويعلّق الصحافي يوني بن مناحم على هذا الأمر قائلاً: يبدو أنّه ليس لدى نتنياهو أية مشكلة للكشف عن معلومات حسّاسة بُغية تحسين صورته الشخصيّة وتقديم نفسه كالمحافِظ الأساسي على أمن «إسرائيل». ليس هناك أي تفسير آخر لهذا التصرّف الأحمق الذي قام به (بن مناحم، 2016).

– نشر بنيامين نتنياهو في العام (1995)، ومن على منبر الكنيست، وثيقة سرّيّة للواء الأبحاث في «أمان». وقبل حوالي الخمس سنوات، تفاخر باستشارته قبل قرار مهاجمة المفاعل النووي في سوريا (ميلمان، 2013)

– اشتبه نتنياهو بأن محافل أجنبية تقتبس عن رجاله. استدعى إليه رئيس «الشاباك» ديسكن، فأوصى هذا بالتنصّت إلى كلّ الهواتف النقّالة والأرضيّة لكبار مسؤولي المكتب. بدلاً من اكتشاف تجسّس دولي، اكتشفت المتابعة ربطاً محظوراً بين مسؤولين كبيرين في المكتب (نير حيفتس، المستشار الإعلامي، وتسفي هاوزر، سكرتير الحكومة)، وبين صحفي معيّن. نتنياهو جُنّ جنونه (اقتباس دقيق من الكويت)، وبعث الجميع إلى آلة الكذب. حسب «الجزيرة»، فإن حيفتس وهاوزر لم يظهرا يقولان الحقيقة؛ فطلب نتنياهو من حيفتس الاستقالة، فطلب هذا البقاء إلى أن يجد مكان عمل جديد. والتقط نتنياهو الفرصة، كي يعفي نفسه من هجوم الصحافة على مكتبه المتفتّت، وهاوز يبحث لنفسه عن أرباب عمل جدد (بيري، 2011).

– **أولمرت**: هناك ادّعاءات بأنّ الاحتفال الإعلامي المحيط بالهجوم على المفاعل في سوريا مبالغ فيه، وأنّه لا يوجد شيء جديد فيه، وأنّ المنشورات تتسبّب بأضرار أمنيّة كبيرة؛ بل حتّى تمّ الادّعاء أنّها مؤامرة لترويج كتاب لإيهود أولمرت تمّت حياكتها بين الرقابة، وناشر الكتاب، يديعوت أحرونوت، ووسائل

الإعلام (وجاءت غالبية هذه الادّعاءات من الجهات المنافسة لصحيفة يديعوت).

أثيرت ادّعاءات بأن الصخب الإعلامي إزاء الكشف عن الهجوم على سوريا مبالغ فيه، لأنه بحدّ ذاته ليس فيه أي جديد، إذ إن ما نُشر يُلحق أضراراً أمنية جسيمة؛ وحتى أن الحديث يدور عن مؤامرة لدفع مبيعات كتاب (إيهود أولمرت) قُدُمًا حيكت سوياً مع الرقابة، دار نشر كتاب أولمرت التي أصدرت «يديعوت سفريم»، ووسائل إعلامية (معظمها، تنافس «يديعوت أحرونوت»). لكن أولمرت زعم أن الكشف عن الموضوع قد تم بسبب مشاركة 2500 عنصر في التحضير للقصف، على الرغم من أنهم وقّعوا في المؤسسة الأمنية والمستوى السياسي على استمارات شريك سرّ، والتزموا بعدم نشر المعلومات (هرئيل، 2018).

– **باراك**: مخالفاً قرار الرقابة في منع النشر، يُلقي إيهود باراك بياناً كوزير للأمن في ميونخ، يقول فيه إنّ الضربة الجويّة لسوريا الأسبوع الماضي تُثبت أنّ «إسرائيل» تقول وتفعل، تُحذّر وتعمل. وطالما أنّ المراقبة الأولى فاكنين غيل لا تتحرّك ضدّ وزير الأمن، بالضبط كما فعلت وبسرعة ضدّ صحافيين، يمكن نعي مؤسسة الرقابة (أورن أ.، 2013).

الصحافيون الذين يغطّون المواضيع الأمنية مُحبطون من المعايير المزدوجة للرقابة العسكريّة. فكلام باراك في مؤتمر في ألمانيا حول الهجوم على سوريا حوّل جهود الرقابة بمنع النشر إلى دعابة، الأمر الذي كان له أثر عملاني عقب هذه التسريبات؛ فقرار نشر بطاريات قبة حديديّة وصواريخ باتريوت في منطقة حيفا والجليل هو نتيجة مباشرة للثرثرة غير المسؤولة لوزير الأمن إيهود باراك، الذي أكّد في أقواله بالذات إنّ «إسرائيل» هي من هاجمت سوريا الأسبوع الفائت (يوسي ميلمان، 2013).

– **الكابينت**: ظاهرة التسريبات من المجلس الوزاري المُصغّر الأمني ليست جديدة؛ هي كانت قائمة في كل الحكومات وتتم أحيانا بطرق ذكية. ليس هذا سرّا. التسريبات تصل في الواقع من الأعلى، من رئيس الحكومة ومن محيطه القريب، وحتى آخر أعضاء المجلس الوزاري المُصغّر ومساعديهم. أحياناً، ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي يُسرّبون. في حادث مُخجل جدّاً حصل في الكابينت قبل سنوات، أُلزم رئيس «أمان» آنذاك إلى الإعلان أمام كلّ أعضاء الكابينت أنّه سرّب معلومات حسّاسة لصحافي. بعد ذلك ادّعى في منتدى محدود جداً أنّه قام بذلك بمصادقة رئيس هيئة الأركان العامة. قبل أكثر من سنة، قال رئيس الحكومة نتنياهو، في نقاش المجلس الوزاري المُصغّر الأمني، أموراً حسّاسة حول شخصية الرئيس ترامب؛ الكلام تسرّب إلى وسائل الإعلام. وهدّد بالمساس بالعلاقات الحسّاسة مع الرئيس الذي يدعم بطريقة غير مسبوقة «إسرائيل» (مناحم، 2018).

– أحد التسريبات الكبيرة من المجلس الوزاري المُصغّر كان في الحكومة السابقة، في الوقت الذي نشر فيه المراسل السياسي للقناة الثانية آنذاك، أودي سيغل، معلومات عن العرض الذي قدّمه ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي الذين ادّعوا أن احتلال قطاع غزّة وتنظيفه يُحتمل أن يستمرّ خمس سنوات، الأمر الذي سيُكلّف الجيش الإسرائيلي وإسرائيل ثمناً باهظاً في الساحة العسكريّة وفي الساحة الدوليّة. التقديرات وسط وزراء المجلس الوزاري المُصغر آنذاك، ووسط المراسلين السياسيين، هي أن مصدر التسريب كان رئيس الحكومة نتنياهو شخصيّا. هذا التسريب خُصّص للتغطية على سياسته الخاطئة في عمليّة الجرف الصلب؛ نتنياهو لا يريد احتلال كلّ قطاع غزة وإسقاط سلطة حماس.

اعتبارات للضغط على الجهات الرسميّة والحكوميّة:

– **أيوب القرا**: كشف نائب وزير التعاون الإقليمي، أيوب القرا، اليوم الاثنين، عن اعتقال السلطات في كردستان العراق جندياً إسرائيلياً منذ شهر حزيران/ يونيو من العام الماضي، بتهمة قتل مواطن آخر. وقام القرا بنشر صور وفيديو للقاء جمعه مع والد الجندي، بعدما تكتّمت عليه السلطات الإسرائيلية ومنعت النشر عنه. وعلى الرغم من حظر النشر في تلك القضيّة، إلاّ أنّ القرا قد صرّح: «أعمل بكلّ قوّتي وسأبذل جهودي من أجل إعادة الجندي»، ليُحرج بذلك الخارجيّة الإسرائيليّة والدوائر الأمنيّة في تل أبيب (أمير، 2017).

اعتبارات عدم صوابيّة قرار الرقابة العسكريّة:

– تمنع الرقابة العسكريّة كشف قصص صحفيّة معيّنة بدعوى خطرها على أمن الـ«دولة» وبعد أن تُنشر في الخارج، يتبيّن أنّه لم يكن لها أي ضرر. على سبيل المثال، قضيّة «حملة شمشون»، خطّة «إسرائيل» في حزيران (1967)، حسب منشورات أجنبيّة لاستخدام سلاح نووي في سيناء، الأمر الذي يعزّز ضرورة مراجعة سياسة الرقابة في «إسرائيل» (برغمان، 2017).

– وزير المالية إسحاق مودعي كشف في مقابلة تلفزيونية أنّ اسم المنظّمة السريّة التي اهتمّت بهجرة يهود الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا هو «نتيف»، اسم منعت الرقابة من تداوله مراراً وتكراراً على مرّ السنوات (يوسي، 2013).

اعتبارات متعلّقة بزلّات ومواقف غير مدروسة:

– الرئيس أفراييم كاتسير، وفي تلميح ضمن كلامه بعد حرب الغفران في (1974)، فُهم من كلامه أنّه يقرّ بأنّ «إسرائيل» تمتلك سلاحاً نووياً (يوسي، 2013).

– وفي العام (1977)، قال وزير الخارجيّة موشيه دايان إنّ «إسرائيل»

تؤسّس علاقات عسكريّة مع أثيوبيا. بعد ذلك بيوم واحد، طُرد من أثيوبيا كافّة المستشارين العسكريّين (يوسي، 2013).

– وكان أرييل شارون قد كشف في كتابه «المقاتل»، بأنّه قد التقى سراً بالرئيس السوداني جعفر نميري، الـ«دولة» التي سمحت للموساد بإنشاء فرع له فيها، وليهود أثيوبيا بالهجرة إلى «إسرائيل» (يوسي، 2013).

أساليب تجاوز الرقابة:

بالنسبة للصحافة والصحفيّين، الرقابة هي حاجز لنشر المعلومات التي اكتشفوها، وأحيانا تكون حاجزا لا يمكنهم تحمّله. ولذلك يقوم الصحفيون بالإلتفاف على الرقابة، بطرق مختلفة، أهمّها كما يظهره الشكل الآتي:

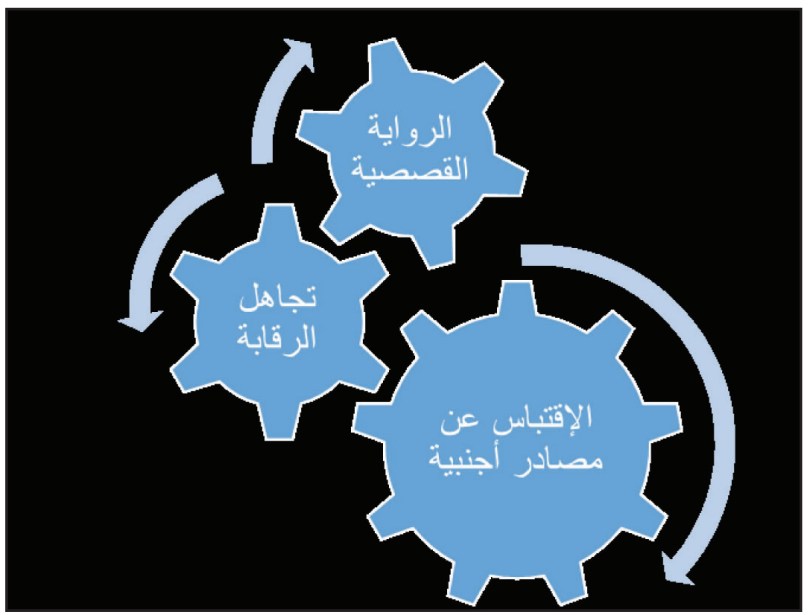

رواية غير واقعيّة ظاهريّا:

إحدى طرق الالتفاف على الرقابة هي نشر رواية وهمية ظاهرياً، أسماء أبطالها وهمية، تُلمّح إلى أعمال وشخصيات واقعية تماماً (أحياناً ضمن تغيير تفاصيل محدّدة).

نماذج:

– **1960**: استغلّ الصحفي زئيف غليلي سلسلة روايات المغامرات للأطفال «دان طرزان» التي كتبها، لكي ينشر للمرة الأولى تفاصيل، كرواية وهميّة بشأن «رودولف آيخمن»، عن أسباب اختطاف أدولف آيخمن وجلبه للمحاكمة في «إسرائيل».

– **1960**: نشر أوري أفنري إشارة أولى عن «قضية اللافون [اكتشاف شبكة تخريب يهودية في مصر، 1960]» و «القضية [هبرشا]». وقد نفّذ ذلك في مجلته الأسبوعية «هعولام هازيه [هذا العالم]»، عبر رواية تشويق وهمية ظاهريا تحت اسم «قضية ألكسيس»، وتتضمّن وصفاً لصراع استخباري بين اليونان وتركيا، بحيث تشبه صوره ومشاهده حقائق «القضية» والشخصيات التي شاركت فيها.

اقتباس من مصادر أجنبيّة:

تقنيّة (تسريب) قصص وروايات للصحف في الخارج. وبما أن الرقابة لا تمنع بشكل عام، اقتباس معلومات نُشرت في وسائل أعلام أجنبية، فإنّ (زرع) القصة في الخارج يمكّن من اقتباسها في «إسرائيل»، وسط التفاف الحاجز

الرقابي الذي كان سيمنع النشر الأصلي هنا (بيريتس، 2013).

وتتحدث الصحافية سمدار بري حول جدوى النشر في الخارج لإرباك الأعداء، قائلةً: لنفترض أنكَ مسؤول كبير في القيادة السياسيّة أو الأمنيّة في «إسرائيل»، وتريد إرباك أحد الأعداء في المحيط. مثلاً، نصرالله، أحمدي نجاد، أو بشّار الأسد – ولكن غير مناسب لك أن يخرج التلوّث في إحدى وسائل الإعلام في البلاد – فصحفي نشط أكثر ممّا ينبغي لا بدّ سينبش ويكتشف بصمات أصابعك. وحتما توجد أيضاً حالات المادة التي تريد أن تنشرها تستدعي رفعها إلى الرقابة العسكرية؛ وهذه، دون معرفة ما الذي يقف خلف القصّة، من شأنها أن تشطب المعلومة «السريّة» أو أن تقصقص من مضمونها اللذيذ. فهنا تكمن أهمية النشر في الصحف الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، وقبل سنوات، نجحوا في البلاد في تحويل صحف هامشيّة ومجلاّت في أوروبا (الوطن العربي مثلاً) إلى سلّة قمامة لمحافل مغفلة الاسم. وهذا بالضبط ما حصل قبل عشرة أيام لـ«الجريدة» الكويتية. من سمع عنها قبل أن احتلّت العناوين الرئيسة مع «التحقيق» في محاولتين اسرائيليّتين لتصفية نصرالله، واللتين قطعتا تماماً في اللحظة الاخيرة؛ وهكذا تحصل الأمور: لمّا كانت الصحف الحكوميّة في العالم العربي لا تحلم بالتعاون، فيختارون صحيفة خاصّة هامشيّة، لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن يكون لها مراسلين في القدس. وعندها، بالسرّ والكتمان، يهبط على طاولة المحرّر الرئيس نبأ مُصاغ على نحو رائع، يتضمّن عنواناً رئيسيّاً حصريّاً ترفعه إلى وكالات الأنباء العالميّة. ما الضير؟ ثمّة شرط لازم: عدم لمس المادّة التي تصل من المصادر المغفّلة – لا يُضاف اليها، لا يُجادل فيها، وبالتأكيد لا يجرى تحقيق ذاتي فيها. الطرفان

يعرفان أيضاً بأنّ في كلّ نبأ من هذا النوع توجد نواة من الحقيقة، ويُضاف اليها الخيال الذي يأتي ليخدم مصلحة المرسِل. وها هي تخرج إلى النور الصفقة، لخلق الفضيحة (يديعوت أحرونوت: سمدار بيري، 2011).

نماذج:

– بداية قضية الخط ،300 في اختطاف باص من قِبل مجموعة قدِمت من قطاع غزة، ومقتل اثنين منهم، بعد الإمساك بهم وتقييدهم، من قِبل رجال «الشاباك». وأُفيد للجمهور بأن كلّ عناصر المجموعة قد قُتلوا خلال عمليّة السيطرة؛ لكن بعد مرور أيام، نشرت صحيفة «حدشوت»، خبراً مقتبساً عن جريدة «نيويورك تايمز»، ملتفّةً على الرقابة، يفيد بأن اثنين من المخرّبين قد قُتلا. وبعد مرور أيام معدودة، نشرت الصحيفة على صفحتها الأولى صورة التقطها أليكس ليباك، تُظهر أحد المخرّبين حياً، وبوعي كامل، وهو ينزل من الباص. وقد أُغلقت الصحيفة بسبب ذلك أربعة أيام في 29 نيسان 1984.

– في العام 2007، منعت الرقابة نشر تفاصيل عن الغارة التي نفّذها سلاح الجو الإسرائيلي على سوريا. الصحف الأجنبية نشرت تفاصيل كثيرة عن هذه الغارة، وهذه التفاصيل تم اقتباسها بشكل بارز في الإعلام الإسرائيلي.

– إثر تجربة صاروخ نُفّذت في كانون الثاني من العام 2008، أفادت «هآرتس»:

علمت «هآرتس» أن الحديث يدور عن صاروخ باليستي، وفقاً لمصادر أجنبية، تمتلكه «إسرائيل». ووفقاً لتلك الأخبار، في السنوات الأخيرة تم تطوير نموذج متقدم جداً للصاروخ – يريحو_3 – الذي يُعتبر صاروخاً عابراً للقارّات. ووفقاً لأخبار أجنبية سابقة، فإن هذه الصواريخ قادرة على حمل

رؤوس نووية متفجرة. كما تشير تلك الأخبار إلى أنه في قاعدة سلاح الجو غربي بيت شيمش، توجد ثلاثة أسراب من هذه الصواريخ.

– بشكل استثنائي، استخدم التعبير الوزير حاييم رامون، عندما تطرّق إلى عمل سلاح الجو الإسرائيلي في سوريا:

كلّكم سمعتم من مصادر أجنبية عمّا كان في بداية أيلول وفقاً لمصادر أجنبية. ما حصل، وفقاً لمصادر أجنبية، كان نتيجة لمرحلة محدّدة من اتخاذ القرارات؛ وعملية اتخاذ القرارات قبيل الحادث الذي حصل، كانت استثنائيةً وفقاً لرأي كلّ من كان متورّطاً بها، بالفكرة وبالتمهيد، بالتخطيط، بالخيارات، بكلّ شيء. ولذلك، لا أتحدّث عن شيء نظري سُئِلت عنه، أتحدث عن شيء كان عملياً وفقاً لمصادر أجنبية.

تجاهل الرقابة:

في حالات متطرّفة، تُخاطر بعض الصحف بنشر معلومات مع معرفة واضحة بأنّ هذه المعلومات ممنوع نشرها.

نماذج:

– في العام 1966، مرّ مكسيم غيلن وصموئيل مور على قوانين الرقابة بالكشف عن القضية التي عُرفت باسم «قضية بن بركا»، عندما نشرا، في مجلتهما، «بول»، خبر أن أجهزة الأمن الإسرائيلية شاركت في قتل المعارض المغربي مهدي بن بركا. تمّت محاكمة مور وغيلن بالسجن، لكنهما خلال سجنهما واصلا تحرير «بول» وفقاً لطلب أجهزة الأمن، لئلاّ يُكشف أمر السجن؛ وهكذا يُقرّ الخبر المربك. ورغم ذلك، هذا الهجوم الإسرائيلي على حرية التعبير والصحف انتشر في أرجاء العالم، وتم تنظيم عريضة دولية من أجل إطلاق سراح مور وغيلن، وقّع عليها أيضاً برتراند راسل وجان بول سارتر.

تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش:(علاقته بالرقابة على مستوى المهام والأداء والصلاحيات)

قائد تشكيل الناطق الرسمي الحالي
العميد دانييل هغاري

التبعيّة العسكريّة:

رئاسة الأركان – شعبة العمليات

تشكيل الناطق باسم الجيش الإسرائيلي
(247)

شعار تشكيل الناطق باسم الجيش
(في كل مكان وفي كل زمان)

تركيب واستعداد

يتألف التشكيل من عدة فروع يشغلها قرابة (100) ضابط وقرابة (350) جندي في الخدمة الإلزامية والدائمة، إضافة إلى قوة إحتياط حسب الحاجة (عبوع، 2010)

انتشار التشكيل

ينتشر جنود وضباط الجيش بحسب عملهم وتخصصاتهم في مختلف وحدات وأذرع الجيش الإسرائيلي ضمن قواعده وفي أماكن نشاطاته أينما وجدت (شاي ن.، 2013)

قاعدة الأم الجديدة لتشكيل الناطق الرسمي في معسكر أفيف التابع لمعسكر رابين (الكريا) في منطقة شمال تل أبيب (أزولاي، 2018)

مسار التجنيد للتشكيل

بعد تلقّي الأمر رقم (1) لإحدى دفعات التجنيد السنوية الثلاثة يتم التوجه إلى قاعدة الإستيعاب والفرز وبعدها إلى دورة أغرار لمدة أسبوعين ودورة تخصصيّة لمدة ثمانية أشهر في مهن التشكيل المختلفة في معسكر جدعونيم (الناطق الرسمي باسم الجيش، 2022)

يتبع التشكيل لرئيس شعبة العمليّات ما خلا الموضوعات التي يحدّد رئيس الأركان تبعيتها المباشرة له، كان التشكيل إلى جانب الرقابة العسكريّة وقسم أمن المعلومات يتبعون في السابق لشعبة الإستخبارات حتى سنوات التسعين، وقد أصدر الجيش وثيقة عمل مُلزمة بين هذه الجهات الثلاث وذلك بعد تقرير لجنة فينوغراد الذي اعتبر أن الإطار التنسيقي الصحيح بين المؤسّسات الإعلاميّة والجيش تستدعي تنسيق وتعاون قريب بين كلّ من الناطق الرسمي، والرقابة العسكريّة الرئيسيّة وتشكيل أمن المعلومات (فينوغراد، 2007، صفحة 474).

هويّة تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشكيل المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي هو السلطة المهنيّة المخوّلة بتحمّل مسؤوليّة قيادة وإدارة عمل الناطقيّة، الإعلام، التوضيح والعلاقات العامّة للجيش الإسرائيلي في البلاد وفي العالم، من خلال تعزيز ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش، والمساعدة في الجهد الدولي لتعزيز الشرعيّة الدوليّة لنشاط الجيش الإسرائيلي (الناطق الرسمي، 2022).

هيكليّة لواء الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشير مختلف التقارير السنوية للجيش الإسرائيلي، من العام (2005) وحتى العام (2020)، فضلاً عمّا نُشِر في المواقع الإخبارية والتقارير العلنية المتاحة في موقع الجيش الإسرائيلي وغيره من المواقع، على وجود عدة فروع لتشكيل الناطق الرسمي، يمكن توضيحها من خلال الرسم الآتي:

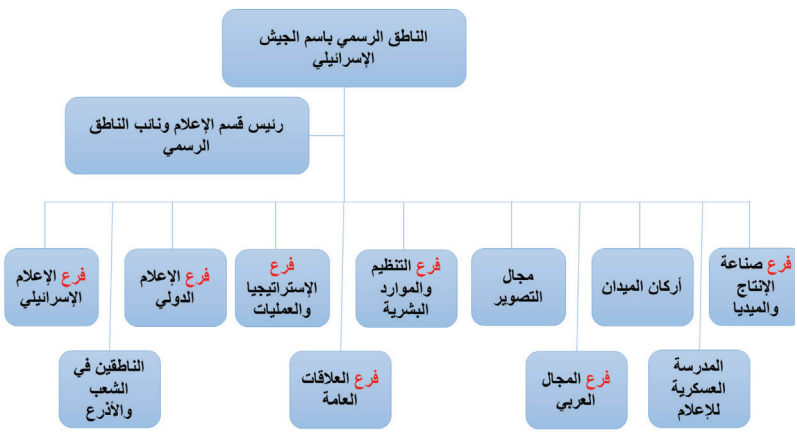

تأسيس تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي:

تشكيل الناطق الرسمي هو تشكيل يتبع لشعبة العمليّات في الجيش الإسرائيلي، والذي يمثّل الجيش في علاقاته مع الجمهور ومقابل الإعلام. يرأس هذا التشكيل ضابط برتبة عميد يُدعى الناطق الرسمي؛ التشكيل مسؤول عن نشر الإعلانات الرسمية المتعلقة بالجيش، وعن تشغيل منصة ديجيتاليّة وتنظيم لقاءات للشخصيّات العسكريّة مع وسائل الإعلام (صحف، راديو، تلفزيون، إنترنت وغيرها..) .

بدأ التشكيل عمله كـ(وحدة العلاقات مع الصحف)، حيث كانت تتبع لشعبة الإستخبارات حتى ما بعد حرب أيام الغفران (1973). وبعدها تم تغيير اسم الوحدة ليصبح (قسم الأمن والتوضيح)، حيث دُمج معه فرع العلاقات مع الصحف وفرع أمن الميدان. وقد تم تنسيبها بشكل مباشر لرئيس هيئة الأركان، ويشارك في جلسات المنتدى الأركاني (هرجل، 1976).

انتقلت الوحدة عام (1999) إلى شعبة العمليّات، وأصبح الناطق الرسمي يتبع لرئيس الشعبة بشكل مباشر. وفي عهد العقيد آفي بنياهو (2007–2011) كناطق رسمي، تحوّلت الوحدة من لواء إلى تشكيل أو منظومة (מערך)، لتصبح كل تشكيلات الناطقين في الأذرع والشعب جزءًا من تشكيل الناطق الرسمي وتتبع لها (لبيد، 2019).

هدف التشكيل:

تعزيز ثقة الشعب بالجيش الإسرائيلي، تعزيز شرعية نشاطاته وردع العدو، عبر التأثير على الشريحة العامة–الإعلامية بشكل رسمي، عملاني، حديث ومبادر.

مهام تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش:

1 – التمثيل الرسمي للجيش الإسرائيلي مقابل الجمهور ووسائل الإعلام المحلية والخارجية.

2 – العمل على تعزيز والحفاظ على ثقة الشعب بالجيش الإسرائيلي، بقادته وجنوده في الخدمة النظامية وفي الاحتياط.

3 – المشاركة بمسعى الإعلام القومي في محيط دولي وإقليمي وتحقيق شرعية دولية لنشاطات الجيش الإسرائيلي في الروتين والطوارئ.

4 – تقديم مشورة لرئيس هيئة الأركان ولقادة الجيش الإسرائيلي في شؤون الناطقيّة، التوضيح والإعلام.

5 – تشكيل هيئة عملانية وتوجيهية للجيش الإسرائيلي وقادته في مواضيع الناطقية، التثقيف والإعلام.

6 – بلورة، تحديد وتطبيق سياسة الجيش الإسرائيلي في مجالات الناطقية، التثقيف والإعلام.

7 – إدارة مسعى الناطقية، التثقيف والإعلام في إطار أحداث وإجراءات مركزية في الجيش الإسرائيلي، بالتنسيق مع هيئة التثقيف القومي في مكتب رئيس الحكومة، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارات الحكومة وهيئات معنية أخرى، حسب الحاجة.

8 – تحمّل مسؤولية كتابة رسائل تشكّل خطاً توجيهياً لنشاط الناطقية، ونشرها على كافة جهات التثقيف المعنية في الجيش الإسرائيلي وخارجه.

9 – تحمّل مسؤولية تمثيل مواقف الجيش الإسرائيلي في وسائل الإعلام، ونقل معلومات للناس وللهيئات خارج الجيش في «إسرائيل» والعالم؛ هذا عبر نشر بيانات، ردود، مبادرات، معلومات عامة ومواد نظرية حول الجيش

الإسرائيلي، بكافة وسائل الناطقية الموجودة بحوزة أصحاب الوظائف الوحدة.

10 – متابعة ما يُنشر حول الجيش الإسرائيلي في وسائل الإعلام في «إسرائيل» والعالم، الردّ عليها عند الضرورة، وبلورة صورة وضع، وتقدير وضع إعلامي على ضوئها.

11 – وضع سياسة وتنفيذ رقابة لمختلف الهيئات في الجيش الإسرائيلي المعنية بالإعلام والناطقية، في مجالات: الصحافة، الجرائد، مواقع الإنترنت، هيئات البث وشبكات التواصل الاجتماعي.

12 – تولّي الكليّة العسكرية قيادة وسائل الإعلام المؤتمنة على تأهيل تشكيل الناطقية، الإعلام والتوثيق العملاني في الجيش الإسرائيلي والحفاظ على كفاءته وتطوّره المهني، في النظامي والاحتياط. هذا وتحديد، تصنيف، والعناية بالقوّة البشرية المهنية في تشكيل الناطقية.

13 – توجيه وتأهيل قادة الجيش الإسرائيلي، وتوجيه ضبّاط وجنود الجيش في النظامي والاحتياطي للأداء في محيط إعلامي (مقابلات، محاضرات وغيرها).

14 – تولّي مسؤولية النواحي الإعلامية، التثقيفية والناطقية في زيارات جهات رسمية ومدنيين من «إسرائيل» والعالم لوحدات الجيش الإسرائيلي، بالتنسيق مع شعبة التخطيط ووحدة العلاقات الخارجية عند الحاجة.

15 – تولّي مسؤولية وضع سياسة، حدود وإقرار شراكة عناصر الجيش بأحداث مدنية رسمية وأحداث عسكرية، من بينها مشاركين مدنيين.

16 – الإشراف على تطبيق قانون حريّة المعلومات، 1998، في الجيش الإسرائيلي.

17 – معالجة والاستجابة لشكاوى الناس في مواضيع تتعلق بنطاق مسؤوليتها.

18 – دعم المناسبات المدنيّة (مؤتمرات، كتب، أفلام، أحداث عامة أخرى) تخدم مصلحة الناطقية باسم الجيش الإسرائيلي.

19 – العمل أمام وسائل الإعلام في «إسرائيل» والعالم، واستخلاص معلومات فيما يتعلق بأحداث الجيش والأمن.

20 – تعزيز العلاقة بين الجيش والجاليات اليهودية وصنّاع الرأي العام الرائدون في «إسرائيل» والعالم، وتطويعها وفقاً لاعتبارات الناطقية؛ وذلك عبر لقاءات، بعثات التثقيف للخارج، تنسيق زيارات فردية، مدنية، منظمات وهيئات مختلفة من البلاد وخارجها في مختلف قواعد الجيش الإسرائيلي.

21 – التصدّي بمسؤولية لمجال الـ(نيو ميديا) في الجيش ومواقع الجيش الإلكترونية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، بالتنسيق مع الناطقية.

22 – التحلّي بكامل المسوؤلية المهنية في إصدار الأفلام، المواد التثقيفية، المواد البصرية، الحملات والمبادرات الترويجية، حول الجيش وحول مواضيع عسكرية وأمنية.

23 – تشغيل تشكيل الناطقية، الإعلام والتوثيق العملاني على المستوى المنتشر (ممثليات في مختلف القيادات، أذرع، هيئات أركانية).

أهداف التشكيل على امتداد خططه السنوية (2009–2017):

– تحسين جهوزية وكفاءة الوحدة للطوارئ وتقديم استجابة سريعة ومناسبة للأحداث العملانية.

– حصر عمل اللواء، سواء أمام وسائل الإعلام، أم أمام الشرائح المستهدفة الملائمة.

– تخطيط إقامة مبنى للمتحدّث باسم الجيش في معسكر أفيف.

– إضافة دفعة لدورة ضابطات صف الناطقية.

– نقل دورة استكمال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي إلى الكليّة العسكرية للإعلام.

– تحسين نوعية الاستجابة لوسائل الإعلام التقليدية ومواءمتها.

– تعزيز المجال الرقمي.

– بلورة نظرية تشغيل جديدة لحالة الروتين ونظرية تشغيل خاصة لحالات الطوارئ، المرتكزة على التحليل الإستراتيجي.

– الانخراط في إدارة مسعى في مجال صناعة الوعي، كمسعى عملاني مركزي.

– تعزيز العلاقة مع الجيش والحفاظ عليها، في سياق تولّي مسؤولية التثقيف الداخلي.

– تعزيز مجال الناطقية باللغة العربية.

نشاطات التشكيل بالأرقام:

– معالجة سنوية لقرابة (3000) طلب يتم تلقّيهم من وسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة.

– تنفيذ قرابة (100) ورشة ويوم توجيهي لوسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة بشكل سنوي.

– إصدار سنوي لقرابة (200) بيان لصالح وسائل الإعلام الإسرائيليّة والدوليّة.

– تنظيم عشرات البعثات لروّاد الرأي العام من الخارج وزيارات لقواعد الجيش.

– تنظيم عشرات البعثات الإعلامية لضبّاط وجنود في الجيش خارج إسرائيل، بما في ذلك المشاركة في حملات جامعية ومؤتمرات.

– معالجة سنوية لقرابة (660) مراجعة باسم مدنيين في مختلف المواضيع، بما في ذلك طلبات مساعدة في أبحاث، طلبات حصول على معلومات عن كتب وطلبات تطرّق وحدة الناطق باسم الجيش إلى مناسبات.

– معدّل سنوي (4.3) مليون لتصفّح موقع الجيش بمختلف اللغات.

نماذج من الدور الرقابي:

1 – خلال حرب لبنان الثانية (2006): تدخل الناطق الرسمي بنسبة (43%) من مجمل الأخبار ذات الصلة بالجيش والأمن (ألوفيتش، 2015).

2 – خلال عملية الرصاص المصبوب (2008): لمس زيادة في نسبة تدخّل الناطقية باسم الجيش في المقالات التي نُشرِت خلال أيام القتال، حيث بلغت (67%) من مجمل الأخبار (ألوفيتش، 2015).

خليّة المراسلين العسكريّين:

تُعدّ خليّة المراسلين العسكريّين جسماً تطوعياً غير منظّم من ناحية قانونيّة، تحتوي على مراسلين عسكريّين يعملون في وسائل إعلاميّة إسرائيليّة مختلفة. حتى العام (1983)، كان هناك وجوب تقديم تعهّد لرئيس أركان الجيش، ويُشترط للانتساب إلى الخليّة موافقته المباشرة؛ جوهر التعهّد هو الالتزام بضوابط أمن المعلومات والحفاظ على سريّة المعلومات.

في سنوات التسعين، وبعد توقّف تقديم المراسلين تعهّدهم المُسبق إلى رئيس الأركان، أصبحت الخليّة تعمل بشكل مستقلّ كليّا بكلّ ما يتعلّق بعلاقاتهم وطرق عملهم.

تعمل خليّة المراسلين العسكريّين منذ سنوات طويلة، وأعضاؤها يغطّون إعلاميّاً كلّ الجهات والمؤسّسات الأمنيّة (وزارة الأمن – الجيش – الموساد – الشاباك – هيئة أركان الأمن القومي – هيئة أركان مكافحة الإرهاب – الصناعات الأمنيّة) لصالح الجمهور، وعبر وسائل الإعلام التي ينتمون إليها. تتألّف خليّة المراسلين اليوم من (26) مراسلاً، ولا يوجد تمثيل عددي موحّد لوسائل الإعلام في الخليّة، وكانوا حتى العام (2019) على الشكل الآتي (العين السابعة، 2019):

الرقم	الإسم	الوسيلة الإعلامية	الأقدمية كمراسل عسكري (بالسنوات)
1	ألون بن دافيد	أخبار القناة 13	25 سنة
2	أور هيلر	أخبار القناة 13	11 سنة
3	أريئل زيغلر	مقور ريشون	10 أشهر
4	روني دانييل (وفاة 2021)	أخبار القناة 12	48 سنة
5	نير دفوري	أخبار القناة 12	14 سنة
6	موشي شطاينيتس	قناة كان	1 سنة
7	كرملا مناشي	قناة كان	31 سنة
8	روعي شارون	قناة كان	2 سنة
9	أيال عليما	قناة كان	28 سنة
10	يوسي ميلمان	معاريف	45 سنة

11	طل لف رام	معاريف	11 سنة
12	ينيف كوبوبيتش	هآرتس	2 سنة
13	عاموس هرئل	هآرتس	22 سنة
14	أمير بوحبوط	واللا walla	16 سنة
15	أمير أورن	واللا walla	42 سنة
16	ليلخ شوفل	إسرائيل اليوم	12 سنة
17	يوأف ليمور	إسرائيل اليوم	33 سنة
18	ألكس فيشمان	يديعوت أحرونوت	43 سنة
19	يوسي يهوشع	يديعوت أحرونوت	16 سنة
20	يسرئل قتسوبر	هامو ديع	52 سنة
21	قوبي فينقلر	القناة 7 وراديو قول حي	35 سنة
22	يوأف زيتون	Ynet	8 سنة
23	رون بن يشاي	Ynet	37 سنة
24	آنا أهرونهيم	جيروزاليم بوست	3 سنة
25	نوعم أمير	القناة 20	5 سنة
26	تسحي دبوش	قناة إذاعة الجيش	3 سنة

تتم إدارة الخليّة من خلال مدير يتم انتخابه من قِبل مجموع الأعضاء. و لم تكن هناك أيّة صلاحيّة تدخّل للناطق الرسمي حتى العام (2019) في كيفية إدارة الخليّة وحول قرار إضافة مراسل جديد إليها، بل كانت تحكمه مع الخليّة علاقة تنسيقيّة في إطار التعاون فقط. وحتى العام (2018)، فإن رئيس هذه الخليّة كان الإعلامي قوبي فينقلر.

أحد الأهداف الرئيسيّة لتأسيس الخليّة هو تنظيم العلاقة مع الناطق الرسمي باسم الجيش، والتي تسمح له بنقل رسائل ومواد مختلفة ذات تصنيف أمني

مرتفع إلى المراسلين في إطار ضوابط تحكمها ضمانة عدم التسريب. لذلك، وعلى الرغم من الدعاوى القضائيّة التي تقدّمت بها بعض وسائل الإعلام، أو مراسلين منفردين، للانتساب إلى الخليّة، إلاّ أنّها لم تصل لنتيجة حتى الآن بسبب الخشية الحقيقيّة من تسرّب المعلومات التي قد يحصلون عليها داخل الخليّة من قِبل الناطق الرسمي، أو قد يتمّ نشرها على نحوٍ مخالفٍ ممّا تمّ الإتفاق عليه. تم تشكيل لجنة عام (2018)، تهدف إلى تنظيم علاقة الناطق الرسمي مع وسائل الإعلام، مؤلّفة من قاضٍ وضابط من تشكيل الناطق الرسمي، ومندوب عن وسائل الإعلام (الناطق الرسمي باسم الجيش، لجنة فحص موضوع نظم العلاقة بين الناطق الرسمي وبين المراسلين للشؤون العسكرية، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش قد تبنّى توصيات اللجنة فيما خص تنظيم اختيار المراسلين العسكريين وضمّهم إلى الخلية (باز، اللجنة توصي بتغيير نمط العلاقة بين الجيش والمراسلين العسكريين، 2019)، وذلك وفقاً لعدّة معايير تتعلق بالوسيلة الإعلامية كضرورة، كونها مؤسسة إخبارية على نحوٍ يومي وتتوجّه لكل جمهور الكيان، ومكان عملها في «إسرائيل»، وتعمل في تغطية الشؤون العسكرية؛ وطبعاً، أن تكون مؤسسة تلقى رواجاً وعدداً كبيراً من المتابعين. أما عن المعيار الآخر، وهو مؤهّلات المراسل، ومن بينها امتلاك أقدمية لا تقلّ عن سنتين كمراسل للشؤون العسكرية، والتعهد بالحفاظ على الأسرار وعلى ضوابط النشر وأمن المعلومات، وامتلاكه لبطاقة صحافية من قِبل مكتب الصحافة الحكومي (الناطق الرسمي باسم الجيش، طلب الانضمام إلى مجموعة المراسلين العسكريين، 2021).

وقد صدر عن الناطق الرسمي تحديث لائحة أعضاء خليّة المراسلين

العسكريين، كانت على الشكل الآتي (الناطق الرسمي باسم الجيش، تحديث حول موضوع خليّة المراسلين الذين يغطّون الأمور العسكرية، 2022).

اسم القناة	المراسل	اسم القناة	المراسل
القناة 12	نير دفوري	القناة 13	أور هيلر – ألون بن دافيد
القناة 11	روعي شارون – كرملا مناشيه – إيتي بلومنطل – إييل عليما	قناة الآن 14	هلل بيطون روزن
هآرتس	ينيف كوبوبيتس – عاموس هرئل	هاموديع	إسرائيل كتسوبر
يديعوت أحرونوت	يوسي يهوشع – ألكس فيشمان	إسرائيل هيوم	ليلخ شوفل – يوأف ليمور
معاريف	طل لف رام	مكور ريشون	نوعم أمير
JP	آنا أهرونهيم	TOI	يهوداغروس
إذاعة الجيش	دورون قادوش	واللا	أمير بوحبوط
القناة 7	قوبي فينقلر	YNET	يوأف زيتون – رون بن يشاي

تشكيل أمن المعلومات:

– تشكيل أوّل جهاز أمن المعلومات في الجيش الإسرائيلي، يتبع لشعبة الإستخبارات العسكرية. تم إنشاؤه كفرع أمن ميداني عام (1949)، وقد تم تحويله إلى قسم عام (1973) في أعقاب لجنة «أغرنت» وإعادة تنظيم شعبة الإستخبارات. وقد أضيف إليه مجال فحوصات كشف الكذب خلال سنوات التسعين (موقع الجيش الإسرائيلي، 2021)، وعلى خلفية ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وتوسيع استخدام الحواسيب في كل أرجاء الجيش بداية الـ 2000.

تحوّل قسم أمن الميدان إلى اسم «قسم أمن المعلومات»، حيث انتقل للتركيز على حماية المعلومات وضمان منع تسرّبها بشكل عام، وحماية شبكات الحاسوب بشكل خاص (موقع الجيش الإسرائيلي، 2021). وخلال العام (2021) تم تحويل القسم إلى جهاز يرأسه ضابط برتبة عقيد، يشغله منذ العام (2021) العقيد «ج» (الجيش، 2022).

شعار أمن المعلومات في ميدان الحرب المستحدث اليوم هو : على قدر ما تجيد إخفاء أسرارك العسكرية، سوف تحافظ على عنصر المفاجأة وعلى التفوّق أمام العدو.

أهداف التشكيل:

– بلورة سياسة أمن معلومات في الجيش ومراقبة تطبيقها.

– تنفيذ عمليات ملاءمة أمنية لعناصر الخدمة والمرشّحين للخدمة في الجيش.

– إدارة تحقيقات أمنيّة وفحوصات كشف الكذب.

– التأثير على مساعي تسطيح القدرات الاستخباراتيّة المعادية.

– الاندماج بمساعي الخداع، الوعي والحماية في مجال السايبر (موقع الجيش الإسرائيلي، 2021).

مهام التشكيل:

– منع تسريب المواد السريّة والمصنّفة من داخل وحدات الجيش الإسرائيلي فقط، على خلاف الرقابة العسكريّة التي تهتمّ بالمنشورات من خارج السلك العسكري (موقع الناطق الرسمي، 2010).

– إحباط مساعي استخبارات العدو، الخصم وجهات أُخرى لجمع معلوماتٍ مصنَّفة عن الجيش الإسرائيلي (الجيش، 2022).

آليّات العمل في تشكيل أمن المعلومات:

– ينتشر قادة وجنود قسم أمن المعلومات في كل وحدات الجيش الإسرائيلي (موقع الناطق الرسمي باسم الجيش، 2019).

– منظومة تشخّص حوادث ذات قدرة على تسريب معلومات إلى شبكة الإنترنت. وتتمتع المنظومة بقدرة تفتيش واسعة النطاق في مواقع مختلفة على الإنترنت، وحتّى في الشبكات الإجتماعية– تويتر وفيسبوك– وفي مواقع جديدة. وفي حال الاشتباه بتسرّب معلومات، تتلقّى غرفة العمليّات في قسم أمن المعلومات إنذار في وقت حقيقي (يارون، 2013).

– منظومة رقابة تمكّن كلّ ضبّاط أمن معلومات من ضبط المعلومات التي تتدفّق عبر الشبكة العسكريّة، وفحص التغيّيرات التنفيذيّة في الوثائق، كإمكانيّة رؤية كل ملف ـ من دخل إليه، من مسّ به، أو من طَبَعه، ليكون بالإمكان خلال

الوقت الحقيقي تشخيص الظواهر الاستثنائيّة وإيقافها، ولتتمكّن المؤسسة من معرفة ما هي المعلومات التي تُنقل وإلى أين (فينتر، 2010).

– إجراء فحص دوري على الرسائل البريدية في شبكة الجيش، تنظيم فحوص بوليغرافية للتحقّق من أحاديث ورسائل تلفونية عبر أجهزة جوّالة خاصّة بعناصر الخدمة الدائمة، وللتحقّق من أنشطة الحماية تجاه هجمات سايبر. ويفحصون في الجيش أيضاً إمكانية تركيب أجهزة تشويش تمنع التصوير، إرسال الرسائل التلفونية وكل المحادثات الصادرة من أجهزة خلوية في وحدات معيّنة، مصنّفة سرية أو عملانية على وجه الخصوص (بوحبوط، 2012).

– خلال العمليات والحروب، يتم منع إدخال الأجهزة الخلوية إلى غرف الحرب وغرف النقاشات. ويتم منع تصوير النشاطات العسكرية، أو أي عمليات تصوير في الميدان؛ بالإضافة إلى ذلك، يتم منع رفع معلومات لها علاقة بالعمليات الحربية ولأي تشكيل كانت على شبكة الإنترنت بشكل عام، والشبكات الإجتماعية بشكل خاص، بدون تأكيدات مناسبة وصارمة (بسو، 2012).

– زيارات أسبوعيّة دائمة إلى مختلف وحدات وقواعد ذراع البر، وإعداد التقارير بحسب بنود الإخفاق المتنوّعة والواسعة (قنيسبل، 2009).

– التشديد في اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونيّة بحقّ المخالفين من الجنود والضبّاط، تصل بحسب الخلل والجرم المرتكب إلى سجن لعدّة سنوات، أو فصل من الجيش (القناة السابعة، 2018).

– تزويد الكمبيوترات العسكرية بجهاز تشخيص بيومتري لبصمة الإصبع، لمنع المستخدمين غير المسموح لهم استخدامها، وتنصيب برنامج لتصنيف البيانات، ما يُسهم بمنع إرسال وثائق مصنّفة لمتلقّين غير مسموح لهم (أوريخ، 2010).

– إنشاء فرع تحقيقات أمنية يُلاحق تسريب المعلومات المصنّفة من الجيش الإسرائيلي، من خلال عمليات المراقبة على شبكة الإنترنت، على الفايسبوك والمنتديات الاجتماعية، مراقبة نقل وثائق بين الشبكات التنفيذية المختلفة؛ وأيضاً القيام بأعمال تنصّت على جهات عسكرية حصراً يشتبه أنها تسرّب المعلومات. وعند الضرورة، ضبّاط الفرع مخوّلون بالقيام بفحص بوليغراف لعناصر الجيش المتهمين بتسريب معلومات. كذلك، فإن كل نشاط في الفرع يتم وفقاً للقانون، ويعتمد على إجراءات عسكرية منظّمة، تحت إشراف النيابة العامة العسكرية الرئيسية (ساميا، 2010).

– مناورة مناعة إجتماعية: أرسل قسم أمن المعلومات في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» إلى حوالي 350 جندياً مشاركاً في المناورة (وبينها ضبّاط وضبّاط صف) طلبات صداقة وهمية مزيّفة عبر الفايسبوك، بهدف السيطرة على هواتفهم الجوالة عبر غرس فايروس (هيلر، 2017).

– محاضرات توعوية ونشر توجيهات وتحذيرات وتعاميم لكافة قادة وجنود الجيش، حول موضوع أهمية أمن المعلومات وضوابط استخدام وتنزيل محتويات عبر شبكات التواصل الإجتماعي (كراوس، 2015).

– نشر رقم لتلقّي بلاغات الجنود وما لديهم من اشتباهات على الرقم 073–3452117 (موقع الناطق الرسمي ب.، 2022).

أمن المعلومات كتشكيل رقابي:

لتشكيل أمن المعلومات دور أساسي في الرقابة على المعلومات ومنع تسرّبها إلى حيث لا يجب أن تصل. ولا يقتصر هذا الدور على أنظمة الحماية والأساليب الوقائيّة فحسب، بل أصبح تشكيلاً يُعنى بمكافحة وملاحقة كل ما يتم نشره عبر الشبكة من قِبل جنود الجيش على اختلاف مستوياتهم وتبعيّاتهم العسكريّة. ولهذا الغرض، تمّ تخصيص الكثير من الجهود والموارد البشريّة والفنيّة للمساعدة في الجهد الرقابي القومي على المعلومات في إسرائيل، ليصبح التشكيل إحدى حلقات تلك الجهات العاملة في سبيل الحفاظ على عدم المس بأمن الـ«دولة»، وضمان عدم الإضرار بصورة الجيش وإسرائيل لدى الجمهور، ومقابل العدو وسائر الجهات الخارجيّة. وفي هذا الإطار، تلخّص الدراسة الحاليّة أهمّ الخطوات ذات الصلة بالدور الرقابي لأمن المعلومات، وهي على الشكل الآتي:

توجيهات أمن المعلومات ولواء العمليّات:

نشر تشكيل أمن المعلومات ولواء العمليّات توجيهات جديدة خاصّة باستخدام الجنود للشبكات الاجتماعيّة ، تحظر على جنود أصحاب وظائف خاصّة استخدام الشبكات بشكل كلّي .

كما تمّ نشر توجيه عمليّاتي يُحدّد مجدّداً مقدار استخدام الشبكات الإجتماعيّة لجنود الجيش الإسرائيلي.

وفي الأمر الأركاني الجديد، يتوزّع الجنود إلى ثلاثة مستويات متميّزة بماهيّة عملهم العسكري وبمدى تصنيفهم الأمني.

وسيكون على عاتق تشكيل أمن المعلومات مسؤوليّة مراقبة كشف المعلومات عبر الشبكات الإجتماعيّة من قبل الجنود.

مستويات حظر استخدام الشبكات الإجتماعيّة في الجيش:

المستوى أ:

- محظور على الجنود أي استخدام للشبكات الإجتماعية.
- يشمل أصحاب وظائف خاصة في وحدات سريّة في الجيش الإسرائيلي.

المستوى ب:

- مسموح استخدام الشبكات الاجتماعية بحدود، على سبيل المثال:
- لا يمكن للجنود أن ينسبوا أنفسهم للجيش الإسرائيلي
- يُمنع عرض صور مع بدلات أو طرق اتصالات علنية معهم (رسائل إيميل وتلفون).
- محظور القيام بـ«تشك إين» وتسجيل أسمائهم في الفندق أثناء وجودهم في الخارج.
- يشمل جنود من وحدات خاصة (طيّار وشلداغ)، عناصر استخبارات وضبّاط برتبة مقدّم وما فوق.

المستوى ج:

- مسموح استخدام الشبكات الإجتماعية بحدود بسيطة من بين جملة أمور :
- محظور زيادة معلومات سريّة وكشف أرقام الوحدات .
- الانتساب للجيش الإسرائيلي واسم الوحدات سيُسمح على الشبكة.

• يوجد فيها غالبية فئات الجنود.

أمن المعلومات والوصايا السبع

• يُمنع نشر معلومات قد تضرّ بأمن الـ«دولة»، وتعرّض للخطر جنود الجيش الإسرائيلي وعناصر المؤسسة الأمنية، أو تسبّب بضرر استخباراتي وأمني.

• يُمنع نشر صور لجنود الوحدات الخاصة من دون تغطية وجوه المقاتلين.

• يُحظر نشر صور تتضمن تفاصيل سريّة ومصنّفة.

• يُحظر نشر أسماء القواعد التي تتمركز أو تتدرب فيها وحدات الجيش الإسرائيلي.

• ينبغي الامتناع عن نشر أرقام الوحدات؛ هناك حظر على ذكر ميادين التدريب، وعدم الإشارة إلى نظم القوات.

• عدم نشر تفاصيل حول العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، أسماء الذين يخدمون بالجيش ولم تُذكر في الإعلام ، معلومات عن الوسائل القتالية، وسائل خاصة، أسلحة وعتاد مصنّف.

• يُمنع الحديث عن عمليات سرية لوحدات الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن نشر معلومات حول الأنشطة الجارية التي لم تُنشر في الوسائل الإعلامية، كمسارات التدريب، التدريبات والدورات، مع التشديد على الوحدات الخاصة.

قرار منع ضبّاط رفيعي المستوى من مشاركة أرقام هواتفهم واستخدام شبكات التواصل الإجتماعي:

مرسوم جديد في الجيش الإسرائيلي سيمنع الضبّاط من رتبة عميد وما فوق بنشر أرقام هواتفهم؛ والسبب الأساسي وراء المرسوم الجديد هو من واقع أن

جهات معادية تنجح بسهولة في جمع معلومات عن طبقة الضبّاط الرفيعة في الجيش الإسرائيلي، من هم وأين يسكنون.

في هذه المرحلة بدأت القيود فقط على ضبّاط وضابطات من رتبة عميد. هذا الأمر يُضاف أيضًا إلى التعليمات الصارمة الجديدة فيما يتعلّق باستخدام الشبكات الإجتماعيّة، خاصةً الفايسبوك.

إضافةً إلى الحظر التام على استخدام الشبكات الاجتماعية حيال الجنود الذين يخدمون في وحدات خاصة جداً، على الضبّاط برتبة رائد وما فوق تجنّب نشر صور بلباس عسكري أو مذكّرات عن خدمتهم العسكريّة؛ هذا من أجل الحفاظ على أمنهم الشخصي.

قرار تأسيس وحدة خاصّة في قسم أمن المعلومات لمنع تسريب المعلومات عبر الشبكات الإجتماعيّة:

تأسّست وحدة خاصة في قسم أمن المعلومات، تهدف إلى تحديد مكان تسريب المعلومات غير المتعمّد عبر الشبكات الإجتماعية.

تمسح جهات في الوحدة سلسلة المواقع المشهورة، من بينها الفايسبوك، تويتر ومايسبيس.

لكن حرب أمن المعلومات هي حرب مستمرة لا نهاية لها. في محاولة لسدّ الثغرة الموجودة حيال التطور المتسارع في قسم أمن المعلومات والاستخدام الواسع للسمارتفون وللشبكات الإجتماعية .

مطلوب من قسم أمن المعلومات تفعيل المزيد من الوسائل في محاولة يائسة

لوضع الإصبع في الثقب الذي في الخزّان .

ويشغلون كذلك نوع من الجواسيس (حيث إن العنوان للإفادة عن انتهاك أمن المعلومات هو قسم العمليات في فرع حماية المعلومات).

لكن الحقيقة هي أن جيش الشعب يصعب عليه المرور على بحر المعلومات الحالي والمستحدث بشكل دائم على الإنترنت، وفرض تطبيق الأوامر على الجنود. لذلك يعتمدون في الجيش الإسرائيلي خصوصاً على الإرادة الجيّدة للجنود، الوعي وعلى مسؤوليّتهم الشخصيّة.

محطّات وإجراءات في مجال أمن المعلومات:

- الجيش الإسرائيلي أنشأ وحدة هدفها تحديد ومكافحة مسرّبي المعلومات المصنّفة على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: الفايسبوك، فليكر، تويتر.
- الشاباك يحذّر: حزب يحاول الاصطياد من خلال الإنترنت.
- أمن المعلومات: أنتم جنود؟ لديكم فايسبوك؟ حزب الله يبحث عنكم.
- محاولات تجنيد لجنود إسرائيليّين من خلال الفايسبوك.
- سجن جندي بسبب تحميل صورة على الفايسبوك.
- سجن جندي بسبب تحديث وضعيّته على الفايسبوك، الأمر الذي أدّى إلى إبطال عمليّة في الضفة الغربيّة.
- جنود في الشييطت (13) تلقّوا أمراً بإقفال حساباتهم على الفايسبوك.
- قائد وحدة المستعربين يُحذّر عناصر الوحدة من الفايسبوك.
- حماس تجمع معلومات شخصيّة عن جنود الجيش الإسرائيلي.

• منع الجنود من الدخول إلى مواقع التواصل الإجتماعي من القواعد.

تحذيرات أمن المعلومات:

ضوابط تحميل صور:

• عدم كشف وجوه الجنود .

• عدم كشف القواعد العسكرية .

• عدم ظهور خرائط انتشار وتقارير مصنّفة .

• عدم تحميل صور من دون إذن ضابط أمن الوحدة أو مراجعة الرقابة.

ضوابط تحديث الوضعيّات:

• عدم الإشارة إلى النشاطات العملياتيّة.

• عدم الإشارة أو التحدّث عن المناورات والتدريبات.

• عدم التحدّث أو الكشف عن كلّ المعلومات المصنّفة.

إجراءات إضافيّة:

• عدم إضافة أي شخص إلى خانة الأصدقاء قبل التأكّد من هويّته.

• عدم فتح كافّة محتويات البطاقة الشخصيّة للجميع.

• الإبلاغ الفوري عن أي تخطّي لضوابط أمن المعلومات.

النتائج العملية لإجراءات أمن المعلومات:

لقد ظهرت أصابع إجراءات أمن المعلومات في الكثير من المواقع، مثل موقع الفايسبوك وبيكاسا وغيرها، وذلك من خلال إزالة وتمويه الصور،

إغلاق مجموعات عسكرية على الفايسبوك وتحذيرات متكرّرة للعديد من الجنود.

على الرغم من كلّ هذه الضوابط والتعليمات، إلاّ أن نسبة الالتزام تكاد تلامس الصفر بالمئة، وتحديداً من قِبل جنود الإحتياط والخدمة الإلزاميّة. والدليل على ذلك وجود آلاف الصور والمعلومات المخالفة للضوابط المذكورة؛ وتأكيد هذا الأمر لا يحتاج إلاّ لعمليّة بحث بسيطة.

المحاكم القضائية:

يُمكن للمحكمة القضائيّة، وفقًا للمواد (68–75) من قانون المحاكم وكل من المواد (144 ب – 205 أ – 205 ج – 352 – 36 – 13 – 27 – 19) من قانون العقوبات، إصدار ما يُعرف بـ«أمر منع نشر» للتّعتيم حول قضيّة معيّنة ومنع التداول بها، أو منع نشر لأي محتوى ترى المحكمة أنّه يمسّ بأمن الـ«دولة» على سبيل المثال؛ والمحكمة هي السلطة القانونيّة الوحيدة التي يمكنها كسر قرار «الرقابة العسكرية» لجهة السماح أو منع نشر أي محتوى، وهي جهة الفصل بينها وبين المؤسّسات الإعلاميّة والكتّاب والصحافيّين الذين يحقّ لهم الادّعاء على الرقابة أمام المحكمة للبتّ بقضاياهم (نفا، 2013).

إعتبارات المحكمة في إصدار قرار منع نشر:

لا يمكن دائماً الفصل بين أنواع المصالح والاعتبارات التي تؤثّر على مسار اتخاذ المحكمة لقرار منع النشر، لكونها قد تتداخل فيما بينها. ولكن يمكن تصنيف هذه الاعتبارات وفقًا لعدد من المصالح، وهي على الشكل الآتي:

– **المصلحة العامّة**: يندرج ضمنها اعتبارات مصلحة الـ«دولة» والقيم

الاجتماعيّة، وكل ما من شأنه المسّ بأمن الـ«دولة» أو الإضرار في علاقاتها الخارجيّة؛ بالإضافة إلى كلّ المعلومات التي يمكن أن تُلحق ضررًا في النظام العام والآداب العامّة وغيرها.

– **مصالح المتقاضين**: مجموعة المصالح هذه ليست محميّة بسبب مصلحة الـ«دولة» الواسعة أو القيم الإجتماعيّة، ولكن بسبب الضرر الذي قد يلحق بالخصوم أنفسهم من نشر المعلومات. على سبيل المثال، المعلومات المتعلّقة بخصوصيّة وسمعة الفرد، والمعلومات المتعلّقة بالأسرار التجاريّة وغيرها.

– **مصلحة التحقيقات**: تشمل هذه المصلحة منع نشر أي معلومات قد تسبّب ضرراً في إجراءات التحقيق التي تجريها الشرطة، وتؤثّر على صحّة الإجراءات القانونيّة.

مكتب الصحافة الحكوميّ:

تأسّس المكتب عام (1921)، أي منذ عهد الانتداب البريطاني، ويتبع حاليّاً لمكتب رئاسة الحكومة؛ وهو المسؤول عن تنسيق التواصل بين المؤسّسات الرسميّة وبين مجتمع الصحافيّين والإعلاميّين الإسرائيليّين والأجانب العاملين في الكيان. ويُعتبر المكتب حلقة الوصل بين الصحافيّين ومؤسّسات الـ«دولة» والجيش، ويهتمّ بتنسيق تغطية الزيارات الرسميّة والأحداث المهمّة؛ وهو الجهة المخوّلة والمكلّفة بإصدار بطاقات الاعتماد الصحافيّة للإعلاميّين الإسرائيليّين والأجانب المقيمين والزائرين، ويعمل على حشد هذه العلاقات في خدمة الدعاية الإسرائيليّة (مكتب الصحافة الحكومي، 2020).

من صلاحيّات المكتب سحب تراخيص وبطاقات الاعتماد من أي صحافي يُخالف سياسات النشر، أو يعمل على نشر مقالات ناقدة لإسرائيل بشكل تمسّ بمكانتها وصورتها الخارجيّة. بلغ عدد الصحافيين الإسرائيليين الحاصلين على بطاقات اعتماد صحافية (4024) صحافيًّا عام (2019)، حيث سُجّل تراجع قدره (25%) عمّا كان عليه العدد عام (2009)، إذ بلغ (5472) صحافيّاً معتمداً (فخر الدين، 2021، صفحة 69). ومن بين الأنشطة التي يقوم بها المكتب، تنظيم جولات في الكيان للصحافيين الأجانب، وهي تعمل على تزويد كلّ ما يحتاجه الصحافيين من مواد في كلٍ من اللغات الآتية: العبرية – العربية – الإنكليزية والروسية، كما إن المكتبً يعمل على جمع كل التقارير المتعلقة بالكيان الإسرائيلي من الصحافة الأجنبية والعربية ويُرسلها على شاكلة خلاصات لوزارات الحكومة المعنية؛ وللمكتب قسم تصوير مسؤول عن تصوير رئيس الكيان ورئيس الوزراء في المناسبات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، في «إسرائيل» وخارجها؛ ويتولّى القسم إدارة أرشيف الصور الوطني، والذي يضمن عشرات الآلاف من الصور من فترة ما قبل الـ«دولة» وحتى هذا اليوم. مدير المكتب الحالي ومنذ آب (2012) هو الصحافي نيتسان حن.

أهداف المكتب العامّة:

– تعزيز العلاقات مع الصحافة الأجنبية، من أجل تحسين صورة ومكانة «إسرائيل».

– التوسع في خدمة التوثيق المصوّر لرموز الحكومة وأهم الأحداث في تاريخ الكيان.

– تسهيل الوصول إلى أنشطة وخدمات المكتب الصحافي الحكومي.

مجلس مراقبة الأفلام:

يتبع المجلس لوزارة الثقافة والرياضة بعد أن كان يتبع لوزارة الداخليّة. يستمد المجلس وجوده وصلاحياته من القوانين الآتية (مجلس مراقبة الأفلام، 2022):

- قانون بيزك 1982.
- قانون الأفلام السينمائية 1927.
- قوانين الأفلام السينمائية 1984.
- قوانين مجلس مراقبة الأفلام والمسرحيات 1979.

مهام الوحدة:

- المصادقة على كلّ فيلم سيتم عرضه على المسارح وفي كل مكان عام في الكيان.
- الإشراف على ضمان عدم نشر وبثّ أي فيلم لم تتمّ المصادقة عليه، ومراقبة ما يتم عرضه، والتدخّل لاتخاذ التدابير اللازمة حال عدم وجود إذن للنشر.
- المصادقة على أفلام المسارح التي يُراد عرضها عبر التلفاز وفقًا لتصنيفها أو الإذن الذي حازت عليه.

أعضاء المجلس:

يتألّف المجلس الحالي من منسّقة المجلس ونائبها إضافة إلى (14) عضو مجلس.

مجلس البثّ عبر الكوابل والقنوات الفضائيّة:

يتبع مجلس البثّ عبر الكوابل والقنوات الفضائيّة لوزارة الاتصالات، وهو عبارة عن مجلس عمومي والهيئة المسؤولة قانونيّاً عن الإشراف على

البثّ متعدّد القنوات عبر الكابل والقنوات الفضائيّة، وكذلك على القنوات المتخصّصة وقناة التسوّق وقناة الكنيست.

يضمّ المجلس (13) عضواً معيّنين بموجب القانون الإسرائيلي، يعملون بالتعاون مع إدارة الاذاعة العامّة التي تقدّم خدمات الاستشارة للمهنيّين المختصّين الذين يعملون على تنفيذ قرارات المجلس.

ويتمثّل دور المجلس في تمثيل المصالح العامّة في مجال التلفزيون متعدّد القنوات للمشتركين في خدمة الكابل والقنوات الفضائيّة وحماية مصالحهم. ومن بين هذه المصالح هناك حماية جمهور المشتركين، بما في ذلك تحسين البث والخدمات المقدّمة لهم، وزيادة تنوّع المحتوى والقنوات التي يتم بثّها وزيادة التعدّديّة، تحسين التقنيّات وتحسين الخدمة، وزيادة العرض ومجال الاختيار للمشتركين.

وتعمل إلى جانب المجلس إدارة الإذاعة العامة، التي تتمثّل مهمتها في تقديم المشورة المهنيّة للمجلس والمساعدة في تنفيذ واجباته وقراراته (مجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية، 2020).

من بين وظائف المجلس:

- حماية المحتوى التلفزيوني (منع وإيقاف بث) والإنتاج الأصلي في إسرائيل.
- الإشراف على البثّ للأولاد في مرحلة الطفولة المبكرة والأطفال والشباب.
- الإشراف على البثّ والقنوات الرياضيّة.

- تنظيم المحتوى التسويقي في القنوات المخصّصة والإشراف عليه.
- مراقبة المستهلك وحماية السكّان المشتركين.
- تنظيم المناقصات ومنح التراخيص لقنوات الكابل والقنوات الفضائيّة.

خلاصة الدراسة:

تشير **الدراسة الحاليّة** إلى مكانة وفعاليّة دور أجهزة الرقابة في إسرائيل، لا سيّما دور جهاز الرقابة العسكريّة على وجه الخصوص، في مجال التسلّط على كل ما يُراد نشره عبر مختلف وسائل النشر المتاحة، التقليديّة منها، كالإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، أو العصرية، كوسائل التواصل الإجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكيّة؛ وأيضاً قوّة حضورها المستمد من القانون الذي يُفرض معه الانصياع الكامل لوسائل الإعلام، والتي بدورها أصبحت تُمارِس رقابة ذاتيّة بما ينسجم مع سياسات وتعاليم الرقابة العسكريّة لجهة ضوابط وقيود النشر، الأمر الذي يُلمس بوضوح خلال بعض الأحداث والسلوك الإعلامي المرافق، رغم أن هناك من لا يزال يعتقد أنّ واقع السيطرة الرقابيّة على المعلومات في «إسرائيل» أشبه بالأسطورة البريطانيّة القديمة عن الملك (كوانت)، الذي حمل عصاه السحريّة ولبس تاجه وتوجّه إلى البحر جالساً أمامه وطالباً منه التوقف عن الهدير ومن الأمواج التوقّف عن التلاطم (ألطشولر و لوريا، 2016، صفحة 11).

إنّ القوانين والإجراءات المعمول بها في «إسرائيل» في مجال الرقابة تُعدّ ذات طابع إشكالي؛ فهي تستند إلى قوانين الطوارئ الانتدابيّة، والتي تُعدّ قوانين قديمة وغير ديمقراطيّة.

إلى جانب هذه القوانين، هناك عدّة اتفاقيّات وتفاهمات بين الجهات الرقابيّة ووسائل الإعلام الإسرائيليّة، بالإضافة إلى قوانين منع نشر وقوانين تشكّل عائقاً أساسياً أمام حرّيّة التعبير، توجد أيضاً بنود في القوانين المدنيّة متعلّقة بالكشف عن الأسرار ذات الطابع الأمني والتي تختصّ بالتجسّس.

هذه البنود تفرض عقوبة على كلّ من يكشف عن المعلومات الأمنيّة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه البنود لم تُقدّم أي تفاصيل حول المعلومات التي يُعدّ نشرها مخالفة تستوجب العقاب، وأبقت تقدير ذلك للسلطات المعنيّة.

في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب المتغيّرات الجوهريّة في مجال الإعلام، هناك من يُشكّك في جدوى الرقابة في ظلّ التطوّر الهائل في وسائل الإعلام ويطالب بإلغائها. ولكن لا يزال هناك شبه إجماع على أهمّيّة وجودها للحفاظ على عدم نشر أسرار تخدم «العدو» وتضرّ بأمن «الدولة» حتّى لو لم يكن لها السلطة على التحكم بكل ما يُنشر عبر شبكة الإنترنت. لذلك أتت الدراسة الحاليّة لتسليط الضوء على أجهزة الرقابة على المعلومات في إسرائيل، وذلك من خلال التعرّف على أهدافها وتركيبتها وتبعيّاتها، فضلاً عن آليّات عملها وأثرها على واقع الإعلام الإسرائيلي ومُخرجاته إلى الجمهور، الأمر الذي قد يُسهم بفهم أكثر عمقاً لسبب نشر أو عدم نشر معطيات وتقارير ومواد متعلّقة بموضوع معيّن.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما خَلُصَت إليه الدراسة الحاليّة ، ثمة مجموعة ملاحظات، يمكن تقديمها في إطار توصيات على الشكل الآتي:

1 – أهمّيّة الاستمرار بتحقيق الاحاطة المعرفيّة حول عمل أجهزة الرقابة على المعلومات في «إسرائيل»، لجهة الآليّات والتوجّهات وحدود المسموح والممنوع بشأن ما يُنشر، ما يُسهم بفهم خلفيّات وأهداف الأخبار والتقارير والمقالات التي تُنشر في وسائل الإعلام الإسرائيليّة، وفي تجنّب الوقوع في فخّ تلك المنشورات لجهة الرسائل المُراد إيصالها في إطار المعركة على الوعي.

2 – أهمّيّة توجيه ولفت عناية الباحثين، الإعلاميّين والمحلّلين المتخصّصين في الشؤون الإسرائيليّة والصراع العربي – الإسرائيلي، إلى ضرورة أن يكون حاضراً لديهم وبقوّة واقع التسلّط الرقابي على المعلومات في «إسرائيل» خلال كلّ مراحل عملهم.

3 – ضرورة نشر التوعية المجتمعيّة لجهة التعامل مع كلّ ما يصدر عن وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن مختلف أدواته ووسائله الحديثة، على أنّه جزء لا يتجزأ من أهداف المعركة الإسرائيليّة على الوعي الهادفة لضرب المعنويّات وتعزيز الروح الإنهزاميّة ومشاعر الخوف والإحباط.

4 – ضرورة مواكبة الأداء الإعلامي الإسرائيلي عبر تقارير دورية وتخصصية، والقيام بالمزيد من الدراسات التي تكشف عن الوجه الحقيقي القمعي لواقع الكيان الإسرائيلي: أجهزة رسميّة، إعلام وجمهور، والذي يتنافى مع ما يُراد ويُعمل على تظهيره وتقديمه للعالم في عصر الحداثة لجهة الادّعاء بالديمقراطيّة وحرّيّة الرأي وتقبّل الآخر؛ وهي ليست إلاّ وسيلة لكيّ وعي المجتمعات العربيّة والعالميّة خدمةً للرواية الصهيونيّة وأهدافها.

قائمة المراجع

– أريك بندر. (23، 08، 2018). في أعقاب كشف باراك: لجنة الخارجية والأمن تستدعي مندوبي الرقابة العسكرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il/news/politics/Article–494684

– إسرائيل اليوم. (2020). بعد 70 عاماً من الرقابة العسكرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة «إسرائيل» اليوم: https://www.israelhayom.co.il/magazine/shishabat/article/7231372

– إسرائيل ديفنس. (15، 07، 2015). «إسرائيل» تشغّل منظومة سلاح خاصة ظلت سريّة لحوالي 30 عاماً: دبّابة الـ«فرا». تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع «إسرائيل» ديفنس: http://www.israeldefense.co.il/he/content/%D7%A4%D7%9C%D7%%D7%95%D7%A8%D7%98%D7%A4%D7%9C%D7%%D7%95%D7%A8–%92%D7%99%D7%D7%AA–%D7%A9%D7%99%D7%AA–%93%D7%95%D7%97%D7%99%D7%93%80%94–%E2%98%D7%A2%D7%9E%D7%95%D7%%D7%99%D7%96–%D7%95%D7%9E%D7%%D7%AA%D7%99%D7%AA–%93%D7%95%D7%97%D7%99%D7%93%80%94–%E2%98%D7%A2%D7%9E%D7%95%D7%%D7

– أفرايم لبيد. (17، 09، 2019). الناطق الرسمي باسم الجيش يُعلن: من حرب الإستقلال وحتى مجال التويتر. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع israeldefense: www.israeldefense.co.il/node/40250

– أفني. (16، 06، 2014). هكذا فشل الجيش الإسرائيلي في حرب مقابل الشبكة. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع كيكار هشابات: http://www.kikarhashabat.co.il/%D7%9A–%9B%D7%9C–%9B%D7%A9%D7%%D7%A0%D7%9C%9E%D7%91%D7%9C–%D7%94%D7%%D7%A6%D7%9C–%95%D7%9E%D7%94–%D7%9E%D7%97%D7%%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%AA.html%%D7

– إلياهو فينوغراد. (2007). تقرير لجنة فينوغراد. تل أبيب: لجنة فينوغراد.

– أمير أورن. (04، 02، 2013). كلام باراك حول الهجوم على سوريا الرقابة ماتت في ميونيخ. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع هآرتس: .http://www haaretz.co.il/news/politics/1.1922107

– أمير بوحبوط. (11، 06، 2012). حرب استخبارية؟ الجيش الاسرائيلي بدأ حملة لأمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع والاّ: .http://www walla.co.il/2009/@/js/walla.js

– أمير نوعام. (04، 02، 2016). الرقابة العسكرية ستعمل ضد المدوّنات والفيسبوك– المعارضون لا ينوون الإستجابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: http://www.maariv.co.il/news/military/ Article–524845

–أودي سيغيل. (19، 04، 2015). الرقابة العسكرية الإسرائيلية تطالب بالتحقيق بتسريب معلومات حساسة متعلقة بإيران. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع القناة الثانية: http://www.mako.co.il/news–military/ security–q2_2015/Article–8ab24a76f72dc41004.htm

–أور هيلر. (04، 09، 2017). أنا لست متأخراً: هل نجح جنود الجيش الإسرائيلي في اختبار أمن المعلومات؟ تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع نعنا ع الإخباري: http://net.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1262360

–أورن. (21، 03، 2018). قصف المفاعل السوري: يوجد للأسرار العملياتية الكبيرة تاريخ انتهاء أيضاً. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع هآرتس: https:// www.haaretz.co.il/news/politics/.premium–1.5904684

–أوري طل. (05، 03، 2009). الرقابة العسكرية تراقب حتى الـblog الشخصي على الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/ /13/bamahana/09

–إيتمار باز. (20، 07، 2022). أوامر منع النشر: الوصمة العمياء لوسائل الإعلام

الإسرائيلية. تم الاسترداد من شاقوف: https://shakuf.co.il/36136

–إيتمار باز. (28، 05، 2019). اللجنة توصي بتغيير نمط العلاقة بين الجيش والمراسلين العسكريين. تاريخ الاسترداد 27، 06، 2022، من موقع العين السابعة: https://www.the7eye.org.il/331616

–إيتمار. (27، 07، 2016). لجنة الثلاثة تخرج من الثلاّجة. تاريخ الاسترداد 21، 06، 2022، من موقع العين السابعة: http://www.the7eye.org.il/212737

–بروتوكول جلسة كنيست. (02، 08، 2004). جلسة لجنة القانون حول أوامر منع النشر والرقابة العسكرية وحرية الصحف. تم الاسترداد من موقع الكنيست.

–بريت بيريتس. (05، 05، 2013). «وفق مصادر أجنبية»– حين يكون الجميع على علم. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http:// www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–4375984،00.html

–بمحنه. (2010). 5 أمور عن الرقابة العسكرية. مجلة بمحنه العسكرية.

–بن مناحم. (14، 08، 2018). من يسرّب من الكابينت؟ (المجلس الوزاري المُصغّر). تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع NFC: http://www. /news1.co.il

–تسافع أدوم. (14، 05، 2017). تعيين لجنة لشؤون الرقابة بقيادة وزارة الدفاع. تاريخ الاسترداد 15، 06، 2022، من موقع أخبار تسافع أدوم: http://www. mivzaklive.co.il/archives/115419/feed

–التعاليم الأركانية. (11، 2016). الأمر الأركاني 21.0106: نقل معلومات عسكرية. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش: https://www.idf.il/media/2txjhjuf/%D7%A4%D7 %9E–%D7%A1%D7%210106–%D7 %AA–%99%D7%A2%D7%93%D7%99%D7%%D7 %AA.pdf%99%D7%90%D7%91%D7%%D7%A6%D7 %9E–%D7%A8%D7%AA–%99%D7%90%D7%91%D7%%D7%A6%D7

–التعاليم الأركانية. (2000). حرية المعلومات في الجيش. تل أبيب: الجيش الإسرائيلي.

–تهيلا ألطشولر، و غاي لوريا. (2016). الرقابة والأسرار الأمنية في المجال الديجيتالي. تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

–تهيلا شوارتس. (15، 06، 2014). أوامر منع النشر. تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/articles/4670

– جدعون ألون. (04، 11، 2018). الرقابة غير جاهزة لميدان شبكات التواصل الاجتماعي. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع صحيفة «إسرائيل» اليوم: https://www.israelhayom.co.il/opinion/607747

–حغي مطر. (15، 03، 2019). انخفاض في الرقابة: في العام 2018 تم منع نشر خبر كامل كل يوم. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع مكوميت: https:// www.mekomit.co.il/זינוק-בצנזורה-ב--2018ידיעה-חדשותית-שלמה-נפ/

–حغي. (24، 02، 2021). قمّة الانخفاض منذ عقد: منعت الرقابة العسكرية خلال **العام** 2020 **نشر خبر كل** 3 **أيام. تاريخ الاسترداد** 24، 06، 2022، **من موقع مكوميت:** https://www.mekomit.co.il/שפל-של-עשור-ב--2020 הצנזורה-מנעה-פרסום-של-ידי/

–الحكومة الإسرائيلية. (2020). لائحة المواضيع التي تتطلب تقديم مسبق للرقابة. 14، 05، تل أبيب. تاريخ الاسترداد 30، 06، 2022، من https://www.gov.il/ BlobFolder/generalpage/id_gpo/he/file_rules.doc

–حييم أفني. (16، 06، 2014). هكذا فشل الجيش الإسرائيلي في حرب مقابل الشبكة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع كيكار هشبات: http://www.kikarhashabat.co.il/%D7%9A-%9B%D7%9C-%9B%D7%A9%D7%%D7%A0%D7%9C%9E%D7%91%D7%9C-%D7%94%D7%%D7%A6%D7%9C-%95%D7%9E%D7%94-%D7%9E%D7%97%D7%%D7%94%D7%A8%D7%A9%D7%AA.html%%D7

–دان أركين. (30، 06، 2015). المراقبة الأولى: لمواءمة اوامر الرقابة مع العهد الجديد. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع «إسرائيل» ديفنس: http://

94%D7%A6%%www.israeldefense.co.il/he/content/%D7
99%D7%AA-%95%D7%A8%D7%96%D7%D7%A0%D7
99%D7%AA-%90%D7%A9%D7%94%D7%A8%D7%%D7
9D-%99%D7%90%D7%94%D7%AA%D7%9C%D7%%D7
90%%95%D7%A8%D7%94%D7%90%D7%AA-%D7%%D7
96%D%94%D7%A6%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%D7
95%D7%A8%D7%%7

-داني زكن. (26، 08، 2019). ليبرمان عبر تويتر: كل الاحترام للجيش – والمنشور تم حذفه بتعليمات الرقابة. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع غلوبس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001298399

-دبلوماسية. (1999). تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من **מונחי האקדמיה ללשון העברית:** https://terms.hebrew-academy.org.il/Millonim/ShowMillon?KodMillon=156

-دورون بن باراك، و مئير ملكا. (19، 01، 2022). تعزيز حماية الأسرار في المجال الإعلامي المتغير – تحديات الرقابة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين – عملية حارس الأسوار نموذجاً. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/**אתרי-יחידות/מרכז-דדו/מאמרים-ותוכן-מקוון/מימוש-ההגנה-על-הסוד-במרחב-תקשורתי-משתנה-אתגרי-הצנזורה-בעשור-השלישי-למאה-ה--21שומר-החומות-כמקרה-בוחן-דורון-בן-ברק-ומאיר-מלכה**

-روت سامیا. (13، 01، 2010). إنشاء فرع جديد في قسم أمن المعلومات لتحديد مسرّبي معلومات مصنّفة. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: htm.1402/01/IDF/News_Channels/today/10

-روتم بسو. (16، 11، 2012). في أعقاب عملية «عامود السحاب» : يشحذون في الجيش توجيهات أمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: 17596-he/-ttp://www.idf.il/1133 Dover.aspx

–روتم. (22، 12، 2011). الرقابة العسكرية الأولى: «الأسرار الجوهرية لإسرائيل غير مكشوفة». تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي: http:// 14257–he–www.idf.il/1133

–رونن برغمان. (12، 06، 2017). دحض نبوءات الغضب. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/ articles/0،7340،L–4974490،00.html

–رويترز. (30، 05، 2017). الكشف عن صاروخ ستانر لمظومة العصا السحرية على طائرة سوفا. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع رويتر الإخباري: http:// shtml.405318/rotter.net/forum/scoops1

–سارة ليفكين. (1996). قراءة صحيفة...كيف ذلك!: دليل المعلّم. تل أبيب: المركز التكنولوجي الثقافي.

–سمدار بيري. (10، 01، 2011). كيف تولد القصّة: الكويت بالذات؟ تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة يديعوت أحرونوت.

–سيما فاكنين غيل. (02، 08، 2015). الرقابة في إسرائيل. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من موقع العين السابعة: https://www.the7eye.org. il/168988#_ftn5

–شاي. (15، 11، 2018). على الناطق الرسمي باسم الجيش والرقابة العسكرية أن تفحص نفسها مجددا. تم الاسترداد من صحيفة معاريف: https://www.maariv. co.il/journalists/opinions/Article–670766

–شراغا هرجل. (04، 09، 1976). المدير الجديد. تاريخ الاسترداد 23، 06، 2022، من صحيفة معاريف: www.nli.org.il/he/newspapers/ article/114/01/04/09/mars/1967

–شمشون هوبمان. (1998). قاموس مصطلحات الجيش الإسرائيلي. إسرائيل: الجيش الإسرائيلي.

–شوقي طاوسيغ. (10، 05، 2016). الرجل الثالث – تجميد عمل لجنة الثلاثة يعيق توضيح صحيفة هآرتس حول قضية رقابية. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع

العين السابعة: https://www.the7eye.org.il/203114

–طل ألوفيتش. (2015). متحدث أو مراقب؟ فحص دور الناطق الرسمي باسم الجيش خلال حرب لبنان الثانية وعملية الرصاص المصبوب. مجلة بمعرخوت، الصفحات 38–43. تم الاسترداد من مجلة بمعرخوت.

–عاموس هرئيل. (22، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/syria/.premium–1.5933976

–عبادي يوسي. (16، 03، 2008). الرقابة العسكرية في الإنترنت: عبر الحرب. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع نيوز 1: https://m.news1.co.il/BringHtmlDoc.aspx?docid=27545&subjectId=3

–عموس هيرئل. (21، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/syria/.premium–1.5933976

–عوفر أدرت. (22 12، 2017). أرشيف الـ«دولة» منع نشر وثيقة تحت تصنيف سريّ للغاية تعود للعام 67 وتراجع اليوم عن ذلك. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/ty–article/0000017f–f5f7–ddde–abff–/22–12–education/2017fdf7f60b0000

–عوفر أديرت. (25، 12، 2018). وضع مندوب عن الرقابة العسكرية في مكاتب أرشيف الـ«دولة» في القدس. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2018–12–25/ty–article/0000017f–f03e–d8a1–a5ff–f0beff1a0000

–عيدو قينن. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق يوميات الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/

articles/0،7340،L–4182310،00.html

–عيدو كينان. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق بعض المدونات عبر الإنترنت. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع يديعوت أحرنوت: http://www.ynet. co.il/articles/0،7340،L–4182310،00.html

–عيدو كينن. (06، 04، 2016). خبر أمني تم محوه من موقع هآرتس. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع العين السابعة: http://www.the7eye. org.il/199501

–العين السابعة. (10، 03، 2019). أعضاء خلية المراسلين العسكريين (مارس 2019). تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع العين السابعة: https://cdn. jpg.2–354345/06/the7eye.org.il/uploads/2015

–غلبوع. (2010). Israel of Case The: Diplomacy Public. تاريخ الاسترداد 27، 06، 2022، من مدرسة الإعلام لجامعة بار إيلان: http://cic.biu. /ac.il/cic.biu.ac.il/originals

–غلعاد نفا. (2013). أوامر منع النشر – نظرة عامة مقارنة. المكتب القانوني للتشريع والبحث القانوني في الكنيست. تاريخ الاسترداد 21، 06، 2022، من http:// main.knesset.gov.il/Activity/Info/LegalDepartmentSurveys/ Survey131013.pdf

–غيلات. (25، 02، 2018). الجيش الأميركي ينشر بطاريات صواريخ قرب رخوفوت في إطار مناورة مشتركة ضخمة مع الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع be106: http://www.be106.net/rss/city/233/ posts.xml

–غيلي كوهين. (14، 06، 2017). اتهامات بين أجهزة الأمن والنيابة حول الجهة التي أمرت بمداهمة دار النشر التي ستتولّى إصدار مذكرات أولمرت. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/ law/1.4179610

–غيلي. (27، 09، 2016). الرقابة العسكرية منعت حوالي 2000 تقرير في ست

سنوات. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3081392

–فاكنين غيل. (2014). لائحة المواضيع التي تتطلب تقديم مسبق إلى الرقابة. 02، 01. تم الاسترداد من https://groups.google.com/g/israrchivist–/c/LWRto7e_25Q

–قانون الدفاع. (2022). قانون الدفاع (حالة الطوارئ) 1945. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع الموسوعة القانونية: www.nevo.co.il/law_html/law01_999_194.htm

–القناة السابعة. (11، 01، 2018). جندي وثق نفسه وهو يطلق النار على موقع لحماس. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع القناة السابعة: https://www.inn.co.il/News/News.aspx/363591

–كاريش هوديا. (20، 05، 2021). مقابلة مع العقيد رونين منليس حول استهداف برج AP خلال عملية حارس الأسوار. تم الاسترداد من موقع غلوبوس.

–كبير عومر. (04، 02، 2016). الرقابة العسكرية تسعى للسيطرة على المدونات وتدوينات الفيسبوك. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع كالكاليست: www.calcalist.co.il/internet/articles/0،7340،l–3680238،00.html

–الكنيست. (23، 11، 1992). سياسات الرقابة العسكرية وموقع لجنة المحرّرين على خلفية خروج صحيفة هآرتس من اتفاق الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع الكنيست: html.2054542/0/www.oknesset.org/meetings/2

–كوهين. (04، 02، 2016). الرقابة تطلب من عشرات صفحات الفايسبوك المصادقة المسبقة على الأخبار المتعلقة بالجيش والأمن. تاريخ الاسترداد 25، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/ty–article/0000017f–e1c7–d38f–a57f–/04–02–politics/2016e7d7775b0000?_amp=true

–كينان. (02، 02، 2012). الرقابة تلاحق يوميات الإنترنت. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/

articles/0،7340،L–4183318،00.html

–لي يارون. (13، 01، 2013). في تشكيل أمن المعلومات يقدّرون: «التحديات ستتزايد في السنة المقبلة». تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: 18056–he/Dover.–http://www.idf.il/1133 aspx

–مجلس البث عبر الكوابل والقنوات الفضائية. (2020). تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من وزارة الإتصالات: https://www.gov.il/ar/departments/ Units/moatsa

–مجلس مراقبة الأفلام. (2022). تاريخ الاسترداد 06، 20، 2022، من وزارة الثقافة والرياضة: https://www.gov.il/he/departments/units/film_ review_council

–المصدر. (01، 08، 2016). تكلفة طائرة نتنياهو الجديدة 70 مليون دولار. تاريخ الاسترداد 15، 06، 2022، من موقع المصدر الإسرائيلي: http:// 81%84%d9%83%d9%www.al–masdar.net/%d8%aa%d9 %d8%a9–%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d8%a9– 87 %8a%d8%a7%d9 %86%d9 %86%d8%aa%d9 %%d9 8a%d8%%84%d8%ac%d8%af%d9%88–%d8%a7%d9%%d9 86–%88%d9%8a%d9%84%d9%85%d9%70–%d9–af%d8%a9 /84%88%d9%%d8%af%d9

–مطر حاغي. (09، 03، 2020). الرقابة العسكرية تدخلت في ما يزيد عن آلاف الأخبار عام 2019. تاريخ الاسترداد 20 06، 2022، من موقع مكوميت: https:// www.mekomit.co.il/הצנזורה-הצבאית-התערבה-ביותר-מאלפיים-י/

–مطر حغي. (15، 06، 2022). الانخفاض مستمر: تقلّص نشاط الرقابة العسكرية خلال العام 2021. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع مكوميت: https:// www.mekomit.co.il/הירידה-נמשכת-הצנזורה-הצבאית-צימצמה-עו/

–مطر. (04، 07، 2018). معطيات الرقابة العسكرية: منع نشر خبر كامل كل يوم

ونصف خلال العام 2017. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع مكوميت: https://www.mekomit.co.il/נתוני-הצנזורה-הצבאית-2017/

–معاريف. (15، 06، 1990). تقرير لجنة الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من صحيفة معاريف: www.nli.org.il/he/mar/1990/01/15/06/article/321

–معريف. (22، 03، 2018). نتنياهو: سياسة «إسرائيل» كانت وستظل تتمثل في منع أعدائها من امتلاك أسلحة نووية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il

–مكتب الصحافة الحكومي. (24 03، 2020). تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من مكتب رئاسة الحكومة: https://www.gov.il/he/departments/about/about_gpo

–ملمان. (21، 01، 2020). فائض من الأيادي التي تحاول استخدام مقصّ الرقابة. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/1.8421217

–ملمان. (21، 03، 2018). الكشف عن مهاجمة المفاعل في سوريا: وراء الكواليس خلف العملية السرية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: http://www.maariv.co.il/news/military/Article–628606

–منير فخرالدين. (2021). دليل «إسرائيل» العام 2020. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترداد من صحيفة هآرتس.

–موشي نغفي. (2005). سقوط ونهوض الرقابة العسكرية بموضوعات الأمن في إسرائيل. تل أبيب: معهد بن غوريون للأبحاث الإسرائيلية.

–موقع be106 ,15,05,2018 نشر منظومة القبة الحديدية في منطقة غلاف غزة. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع be106: www.be106.net

–موقع الجيش الإسرائيلي. (28، 01، 2021). بعد 73 سنة قسم أمن المعلومات يصعد درجة. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרים/מערך-ביטחון-המידע/מחלקת-ביטחון-

מידע-הופכת-למערך-ביטחון-המידע/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (05 ، 19، 2022). العقيد ج تولّى منصبه– القائد الجديد لتشكيل أمن المعلومات في الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרי-יחידות/אגף-המודיעין/כל-הכתבות/2022/נכנס-לתפקידו-אל-ם-ג-המפקד-החדש-של-מערך-בטחון-המידע-של-צה-ל/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (15، 05، 2022). هكذا يتم منع تسريب معلومات للعدو. توصيات تشكيل أمن المعلومات لعربات النار. تاريخ الاسترداد 15، 05، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/אתרי-יחידות/מערך-ביטחון-המידע/כל-הכתבות/2022/טיפים-מערך-ב-ם-ביטחון-מידע-חודש-מלחמה-מרכבות-האש-דליפת-מידע/

–موقع الناطق الرسمي باسم الجيش. (18، 07، 2019). قائدة جديدة لتشكيل أمن المعلومات الذي ينتشر قادته وجنوده في كل وحدات الجيش الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: httpss://www.idf.il/אתרים/אגף-המודיעין/2019/טקס-חילופי-פיקוד-מחלקת-בם/

–موقع الناطق الرسمي. (27، 11، 2010). خمس حقائق حول قسم أمن المعلومات. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: htm.0102/11/www.IDF/News_Channels/today/10

–ميرف قريسطل. (08، 05، 2007). مجلس الصحافة ضد أوامر منع النشر. تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–3397219،00.html

–ميري ريغيف. (02، 02، 2005). لائحة المواضيع – نموذج محدّث كوسيلة مساعدة. تم الاسترداد من موقع العين السابعة: www.cdn.the7eye.org.il/jpg.2–34563456/06/uploads/2015

–ميلمان. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع walla: http://news.walla.co.il/

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (20، 02، 2022). تحديث حول موضوع خليّة المراسلين الذين يغطّون الأمور العسكرية. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش: www.idf.il/כתבות ועדכונים/2022/פברואר/עדכון בנושא תא הכתבים המסקרים ענייני צבא

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (2019). لجنة فحص موضوع نظم العلاقة بين الناطق الرسمي وبين المراسلين للشؤون العسكرية. تل أبيب: الجيش الإسرائيلي.

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (22، 11، 2021). طلب الانضمام إلى مجموعة المراسلين العسكريين. تاريخ الاسترداد 28، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش: www.idf.il/כתבים צבאים תנאים מי יכול להיות כתב צבאי בקשה להיכלל/2021/כתבות ועדכונים

–الناطق الرسمي باسم الجيش. (23، 01، 2022). التجنيد لمسار ضبّاط صف ناطقين ومنسقي شبكات إجتماعية. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: www.idf.il/מיונים-מש-ק-דוברות-ורכז-רשתות-חברתיות/מיונים/מערכך-דובר-צה-ל/אתרי-יחידות/

–الناطق الرسمي. (23، 06، 2022). تشكيل الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي. تم الاسترداد من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: www.idf.il/.

–نحمن شاي. (2013). حرب الميديا: إسرائيل، العالم والحرب على الوعي. تل أبيب: يديعوت أحرنوت.

–نفا غلعاد. (13، 10، 2013). أوامر منع النشر. تم الاسترداد من المكتب القضائي: https://main.knesset.gov.il/Activity/Info/LegalDepartmentSurveys/Survey131013.pdf

–نوعم أمير. (06، 02، 2017). كشف: هل بن حسين اوجد قصة كغطاء لتجنيد الأموال؟ تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة معاريف: www.maariv.co.il/news/military/Article–573784

–هآرتس. (25، 10، 2010). معلومات لتعزيز الديمقراطية. تاريخ الاسترداد 24،

06، 2022، من موقع هآرتس.

–هرئيل. (22، 03، 2018). جدال حاد حول اعتبارات الرقابة العسكرية في مسألة الكشف عن مهاجمة المفاعل النووي في دير الزور. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/syria/.premium–1.5933976

–هيرش غودمان. (01، 06، 2008). أمن المعلومات والدبلوماسية العامة. عدكون أستراتيجي، 23–26.

–وزارة الدفاع الإسرائيلية. (16، 05، 2016). لجنة الرقابة. تاريخ الاسترداد 29، 06، 2022، من موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية: www.mod.gov.il/Citizen_Service/claim/Censor/Pages/default.aspx

–وزارة العدل. (24، 04، 2014). أوامر منع النشر في الأمور المتعلقة بأمن الـ«دولة». تم الاسترداد من موقع وزارة العدل: https://cdn.the7eye.org.il/pdf.182002–14–censure–state–attorney14/05/uploads/2017

–يتسحاق طسلر. (01، 02، 2010). مجلس الصحافة ضد أوامر منع النشر. تم الاسترداد من مكور ريشون: https://www.makorrishon.co.il/nrg/html.084/048/online/1/ART2

–يردن فينتر. (23، 06، 2010). ضبّاط أمن المعلومات سيراقبون: من اطّلع على الوثائق؟ تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/htm.09/24/bamahana/2010

–يغئال سرنا. (22، 08، 1986). مجموعة السر. تاريخ الاسترداد 25، 07، 2022، من موقع خداشوت: https://www.nli.org.il/he/newspapers/article/144?&dliv=none&e=–––––/01/22/08/hadashot/1986––he–20––1––img–txIN%7ctxTI––––––––––––––1&utm_source=he.wikipedia.org&utm_medium=referral&utm_camp94%%93%D7%AA+%D7%95%D7%A2%D7%aign=%22%D7

9B%D7%95%D7%A8%D7%D7%A2%D7

–ينيف مغل. (09، 05، 2017). مشروع أولمرت الخاص في السجن: كتاب عن نتنياهو، باراك وشارون. تم الاسترداد من موقع غلوبوس: www.globoes.co.il/news/article.aspx?did=1001187898

–يوآف زيتون. (10، 11، 2015). الجيش الإسرائيلي صدّق على الخطة المتعددة السنوات: تخفيض عدد عناصر الخدمة الدائمة لـ40 ألف. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع صحيفة يديعوت أحرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L–4723664،00.html

–يوتم قنيسبل. (16، 09، 2009). وظيفة ودور أمن المعلومات في الجيش. تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع ذراع البر: ‹http://mazi.idf.il/Templates/NEWSLIST/NEWSLIST.In.aspx

–يوسي ملمان. (07، 02، 2013). مجدّدًا المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع walla: http://news.walla.2614617/co.il/?w=/9

–يوسي ميلمان. (02، 06، 2013). الرقابة والضربة الجوية. تاريخ الاسترداد 20، 06، 2022، من موقع جيروزاليم بوست: http://www.jpost.com/Magazine/Opinion/Article.aspx?id=302303

–يوسي ميلمان. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع walla: http://news.walla.2614617/co.il/?w=/9

–يوسي. (07، 02، 2013). مجدّداً المسؤول عن الرقابة لم يقم بالرقابة. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع walla: http://news.walla.2614617/co.il/?w=/9

–يوفال درور. (15، 09، 2009). أي جدوى للرقابة العسكرية في عصر الصفحات الإلكترونية، الفيس بوك والتويتر. تاريخ الاسترداد 24 06، 2022، من موقع معاريف.

–يوفل أزولاي. (30، 01، 2018). لواء الناطق الرسمي سينتقل إلى شمال تل

أبيب بتكلفة 62 مليون شيكل. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع غلوبوس: www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001221756

–يونتان أوريخ. (28، 10، 2010). بعد عنات كام، في قسم أمن المعلومات يستعدّون لعصر «ويكيليكس». تاريخ الاسترداد 22 06، 2022، من موقع الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي: htm.2801/10/IDF/News_Channels/Personal/10

–يوني بن مناحم. (12، 04، 2016). نتنياهو المتبجح. تاريخ الاسترداد 24، 06، 2022، من موقع NFC: http://www.news1.co.il/

–يئير كراوس. (20، 01، 2015). أمن معلومات؟ جنود ينشرون تغريدات أنهم على الحدود الشمالية. تاريخ الاسترداد 22، 06، 2022، من موقع معاريف الإلكتروني: html.940/670/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2